قضية وادى النيل

بيانات

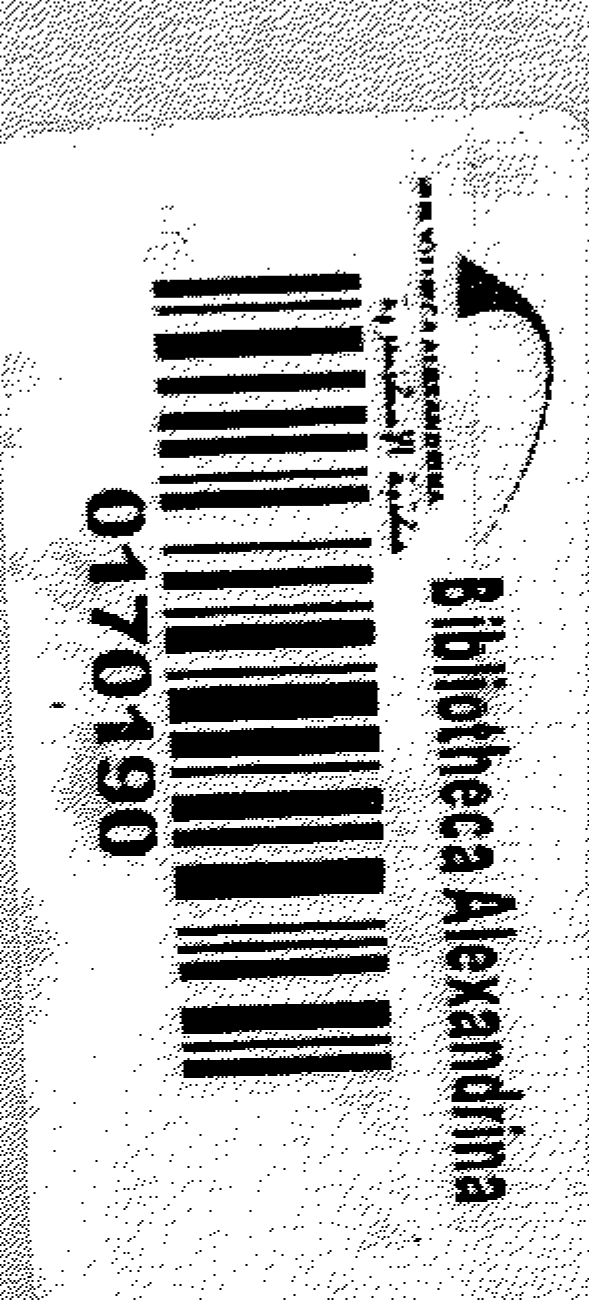
حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

رئيس مجلس الوزراء

ورئيس وفد مصر

أمام مجلس الأمن

أغسطس سنة ١٩٤٧



قضية وادى النيل

بيانات

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

رئيس مجلس الوزراء

ورئيس وفد مصر

أمام مجلس الأمن

أغسطس سنة ١٩٤٧

عريضة دعوى مصر
إلى مجلس الامن

جناب السكرتير العام

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الاجماعية . وأن وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها رضاء حرا يعد امتهانا لكرامتها وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعى ، كما أنه خرق للمبدأ الأساسى — مبدأ المساواة فى السيادة — وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالاجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

أن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل أى السودان تبعا لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السوان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه . وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين و بذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم واثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها . وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ، وما زالت تسعى ، الى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة .

ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل والمضى فى هذه السياسة العدائية ، كلاهما ، تهديدا غير مشروع لحرية أمة مستقلة

ووحدتها ، فقد أثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر .

ووفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سمت الحكومة المصرية فى حسن نية الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة . وإذا أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة الى مجلس الأمن تطبيقا للمادتين ٣٥ و ٣٧ من الميثاق طالبة :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) انهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

والحكومة المصرية إذ تطلب اليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب اليها ذلك وفقا للمادة ٣٢

وأنتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامى .

محمود فهمى النقراشى
رئيس مجلس الوزراء
ووزير خارجية المملكة المصرية

القاهرة فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٧

جناب مستر تريجف لى
السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة
ليك سكسس ، نيو يورك

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

رئيس مجلس وزراء مصر امام مجلس الأمن

فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

جناب الرئيس

إن الحكومة المصرية لتحدوها الثقـة كل الثقة إذ تتقدم إلى هـذه الساحة تطلب معونة مجلس الأمن فى تسوية النزاع القـائم بينها و بين حكومة المملكة المتحدة .

ونحن انمـا سلكنا هـذا السبيل بدافع من الإيمـان الصادق بمبادئ العدل والإنصاف التى تتجلى فى ميثاق الأمم المتحدة مستندين إلى ما للدول الصغيرة من الحق فى أن تختصم إليـكم على أسـاس المساواة التامة دولة من الدول العظمى .

طبيعة النزاع :

على أن النزاع المعروض عليكم يتناول مصـالح للدولتين غير متكافئة . فبينما هو بالنسبة لمصر يمتد إلى كيانها ذاته بوصفها دولة ذات سيادة إذا هو بالنسبة لبريطانيا العظمى لايعدو أن يتعلق بمسائل عارضة لامبراطورية مترامية أطرافها .

وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن استمرار احتلال بريطانيا لأراضينا وما تفرع عنه من التدخل فيما هو من صميم شـئوننا الداخلية ليس مثارا

للخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب بل هو إلى ذلك يخلق حالة من الاحتكاك الدائم بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال هى فى ذاتها من مهددات السلم .

استمرار الاحتلال مدعاة إلى الاضطراب :

ثم إن هذا النزاع لا تنحصر آثاره فى حدود النطاق المحلى ، فهو نزاع يقوم فى وقت الحالة فى الشرق الأوسط توجب فيه اتخاذ كل التدابير الممكنة لإقامة سلم دائم على دعائم ثابتة، ولا شك أن ما يسود العلاقات بين مصر والمملكة المتحدة من توتر وما قد ينجم عنه من تعقيبات تتجاوز حدود أراضينا لمما يجعل الخطر على السلم والأمن فى هذا الركن من العالم قريب الاحتمال . فالنزاع المعروض عليكم لا شك من أجل ذلك فى أنه نزاع "من شأن استمراره أن يعرض للخطر حفظ السلم و الأمن الدولى" .

مساعى مصر لحل النزاع :

ونحن لم ندخر جهدا فى سبيل تسوية هذا النزاع قبل أن نلجأ الى مجلس الأمن . لقد وقفت مصر الى جانب بريطانيا منذ اليوم الأول لإعلان الحرب حتى عقد لواء النصر للديمقراطية على الفاشية والنازية وقدمت لنصرة الحلفاء كل ما وسعها من معونة صادرة فى ذلك عن المثل الديمقراطية السامية التى أكدها ميثاق الأطلسى متعلقة بتلك الآمال الكبار التى جاء يبشر بها ذلك الميثاق . فلما وضعت الحرب أوزارها كانت مصر تترقب فى ثقة المبادرة الى فك القيود التى تحد من حقوقها بوصفها دولة حرة ذات سيادة . لذلك حاولت تسوية المسائل المختلف عليها بينها و بين المملكة المتحدة فى محادثات ودية وسلكت هذا السبيل لا عن محض تعلق منها بمثلها العليا التقليدية بوصفها أمة محبة للسلام بل نزولا منها كذلك على أحكام الميثاق الذى ارتبطت به .

و بينما كان الشعور العام فى مصر قد أوشك أن ينفجر والأمة جميعا قد هبت تطالب بجلاء القوات الأجنبية عن أراضينا جلاء تاما غير معلق على شرط عمدت الحكومة المصرية الى الاتصال بحكومة المملكة المتحدة تطلب

اليها الدخول فى مفاوضات بقصد توجيه العلاقات المصرية البريطانية توجيها جديدا على ضوء المبادئ الجديدة التى أقامها ميثاق الأمم المتحدة .

ففى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ على أثر العمل بالميثاق أرسلت الحكومة التى كنت أتشرف برئاستها الى حكومة المملكة المتحدة مذكرة أوضحت فيها أن المعاهدة الانجليزية المصرية لسنة ١٩٣٦ قد أبرمت فى ظروف دولية لم يعد لها وجود وأن مصر قد قبلت أن توقع هذا الاتفاق تحت ضغط الحوادث مقدرة أن أحكام المعاهدة وقد وضعت لمواجهة ظروف بعينها إنما هى أحكام موقوتة بطبيعتها ، و بينت أنه لما كانت هذه الظروف قد زالت فإن معاهدة سنة١٩٣٦ ينبغى اعتبارها قد استنفدت أغراضها .

وعند ما بدأت المفاوضات بعد ذلك عمدت الحكومة البريطانية — منذ المراحل الأولى لهذه المفاوضات — إلى التمسك ببقاء القواعد العسكرية فى مصر على صورة أو أخرى ورفض الجانب المصرى هذه الطلبات ليس فقط لما تنطوى عليه من انتقاص لسيادة مصر واستقلالها ، بل كذلك لمجافاتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الدفاع الجماعى .

الوعد بالجلاء :

وفى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أصدر الوفد البريطانى تصريحا رسميا يوهم باستعداد بريطانيا إلى إجلاء قواتها عن مصر وهذا نصه :

” إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية ، وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة إجلاء جميع قواتها البحرية والبرية والجوية عن الأراضى المصرية والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الجلاء وموعد إتمامه والتدابير التى ستتخذها الحكومة المصرية لتحقيق تبادل المعونة فى زمن الحرب أو فى حالة التهديد الوشيك بها طبقا للتحالف“ .

وبدلا من أن ينبئ هذا التصريح عن نية خالصة فى الجلاء إذا به لا يجعله مطلقا بل معلقا على شرط فهو لم يرد به إلا أن يكون مرحلة من مراحل المساومة .

وعد مقرون بشرط معاهدة عسكرية :

ولم تلبث نية البريطانيين أن تجلت لا يتطرق الشك إليها عند ما تقدّموا فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٦ بمشروع معاهدة تحالف أرفق بها مشروع لمعاهدة عسكرية تضمن جماع الأحكام العسكرية الثقيلة المرذولة التى فرضتها علينا معاهدة سنة ١٩٣٦

مشروع صدقى — بيفن :

وتوالت بعد ذلك المقترحات من الجانبين ولكن الطرف البريطانى أصر خلال المفاوضات على التشبث بموقفه لا يحيد عنه إلا فى الظاهر. وانتهى الأمر بأن سافر صدقى باشا رئيس الوزراء وقتئذ ، يصحبه وزير الخارجية إلى لندن ليتصلا بالمستر بيفن اتصالا شخصيا فى محاولة أخيرة للوصول إلى تسوية ودية فأعدت المشروعات الأولية التى عرفت فيما بعد باسم (مشروع صدقى — بيفن) ووقعها ممثلو الجانبين بالحروف الأولى من أسمائهم على أساس شخصى بحت . وهذه المشروعات لا ترتبط بها أى من الحكومتين ، ولكن ما عاد رئيس الوزراء إلى مصر حتى وضح مما نشر فى القاهرة ولندن على السواء ، من التعليق على ما وصل اليه المتفاوضون ، مبلغ التعارض بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية وعلى الأخص فى مسألة السودان .

ذلك أن بريطانيا العظمى كانت قد حاولت منذ بدء المفاوضات أن تفرض على مصر ثمنا لاقتضاء حقها الطبيعى فى الجلاء — تحالفا مبهظا وضمانا لاستمرار ذلك النظام الإدارى للسودان الذى أقيم فى سنة ١٨٩٩ واستطاعت بريطانيا تحت ستاره أن تنفرد بالسلطان فيه مهدرة لحقوق مصر الثابتة .

وسلم المستر بيفن بعد لأى بما رأى المفاوضون المصريون ألا غنى عن التسليم به لعقد أية معاهدة فاعترف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، على أنه ما لبث أن وضح أن هذا الاعتراف لا يصح الأخذ بظاهره فإن إصرار حكومة المملكة المتحدة على أن يمنح السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر فى المستقبل معناه أن يكون مصير هذه الوحدة رهنا بمشيئة الحكومة البريطانية تقرر حتام تدوم ومتى تنفصم وفى أى ظروف يكون هذا الانفصام. هذا مع أن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة داخلية بين مصر والسودانيين .

وفى الوقت ذاته عمد الموظفون البريطانيون إلى إثارة البغضاء بين السودانيين والمصريين . وكان مسلك هؤلاء الموظفين فى الوقت الذى تتفاوض فيه الحكومتان فى إبرام معاهدة أساسها تبادل الصداقة وحسن النية ، ينبئ عن نوايا تجافى روح المودة . وانتهى هذا المسلك بهدم الثقة التى لا غنى عنها لعقد أية معاهدة وكان هذا الموقف العدائى عقبة أخرى كأداء فى سبيل نجاح المفاوضات .

إصرار بريطانيا وعنادها :

يا جناب الرئيس

لقد قضينا عاما كاملا نتلمس السبل إلى تسوية سلمية ودية فلم ندع طريقا ممكنا للاتفاق لم نسلكه أو بابا لم نطرقه . وكنا نصطدم دائما بإصرار بريطانيا وعنادها فلم نتقدم إلى الأمام خطوة واحدة . فماذا كانت تستطيع مصر أن تفعل حيال ذلك ؟ . ما كان لنا أن نقنع بأن نرتد إلى عهد جديد من التبرم والشكوى أو أن نسكن إلى الأيام تجرى بنا من سيئ إلى أسوأ . ما كان لنا أن نتغاضى عن شعور مواطنينا أو أن نتجاهل الأخطار التى ينطوى عليها استمرار وجود قوات أجنبية فى أراضينا وما يستتبعه من تدخل فى شؤوننا .

ماذا نطلب من مجلس الأمن ؟

ولكننا حرصنا مع ذلك على أن نتجنب إضافة عامل جديد إلى عوامل الاضطراب القائمة فعلا فى الشرق الأوسط ، فلم يدر بخلدنا أن ننتزع حقنا بأيدينا ، بل عمدت الحكومة المصرية بعد أن خاب رجاؤها فى الوصول إلى تسوية سلمية إلى رفع الأمر إلى مجلس الأمن تنفيذا لما التزمت به من أحكام الميثاق . وهذا القرار من جانبها استقبله الرأى العام بالحماس والترحيب وأيده البرلمان تأييدا قويا . ذلكم مبلغ الثقة التى يترقب بها الشعب المصرى معونتكم .

إننا لنصارحكم يا جناب الرئيس بأننا إنما جئنا نتحدى مزاعم التوسع الاستعمارى التى عهدها القرن التاسع عشر . ونطالب إلى مجلس الأمن أن يؤكد أن العالم قد تقدم فى القرن العشرين .

نطلب اليكم أن تقرروا إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط .

ونطلب اليكم كذلك أن تقرروا إنهاء النظام الإدارى الذى يستمسك به البريطانيون فى السودان منذ سنة ١٨٩٩ وذلك حتى يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانيه .

إن مطالبتنا بإجلاء القوات البريطانية قد تثير التساؤل عن كيفية استقرار هذه القوات فى مصر . وقد يكون من المناسب من أجل ذلك أن أسرد فى إيجاز شيئا من التاريخ .

الاحتلال البريطانى :

إن الاحتلال البريطانى لم يبدأ بالأمس بل هو يعود إلى خمس وستين عاما ، الى عام ١٨٨٢ ، وهو لم يكن اذ ذاك إلا خطوة فى طريق التوسع الاستعمارى المبيت من قديم الزمان .

فلقد كانت حملة بونابرت هى التى نبهت بريطانيا الى أهمية موقع مصر الجغرافى وحفزتها على رسم الخطط للسيطرة على وادى النيل فاتجهت من ذلك التاريخ سياسة مقتضاها أن تحول دون قيام أية حكومة قوية على ضفافه .

ففى صدر القرن التاسع عشر أصبحت مصر أعظم دولة فى شرق البحر الأبيض المتوسط بفضل محمد على الكبير رأس الأسرة المالكة المصرية الذى أقام دعائم ثابتة لاستقلال البلاد ، ولولا أن وقفت بريطانيا فى سبيله لحقق أغراضه كلها . وقفت فى سبيله متظاهرة بالحرص على حماية الأمبراطورية العثمانية وألبت الدول الأوربية على استقلال مصر .

ولما تم حفر قناة السويس على الرغم من معارضة بريطانيا تحولت السياسة البريطانية ترمى فى النهاية الى بسط كامل الرقابة والسلطان على مصر. فلما ساءت حال الخديوى المالية بعد ذلك اضطلعت بريطانيا بمهمة ما أسماها هى حماية مصالح حاملى السندات من الأجانب دون اعتبار لرفاهية الشعب المصرى وأمانيه .

الاحتلال خرق للقانون الدولى والمعاهدات :

وفى سنة ١٨٨٢ تعللت بريطانيا بما أقدمت عليه مصر من تعزيز استحكاماتها الساحلية فضرب الأسطول البريطانى مدينة الاسكندرية . وهكذا بدأ احتلال بريطانيا لمصر بالقوة والبطش .

لم يكن لهذا الاحتلال ظل من الشرعية بل جاء اخلالا واضحا بأحكام القانون الدولى العام وخرقا صارخا لمعاهدة لندن لسنة ١٨٤٠ وما تلاها من اتفاقات دولية أقرت فيها الدول وضع مصر السياسى وكفلت سلامة أراضيها . ولكن الاحتلال ظل مع ذلك مصدرا لما تلاه من أحداث ، واليه ترجع أصول النزاع الحالى .

وما فتئ البريطانيون يزعمون بطبيعة الحال أن وجود جنودهم ليس إلا إجراء موقوتا ، بل إن ساسة بريطانيا المسئولين كانوا يعلنون رسميا المرة بعد المرة أن الاحتلال لن يكون على سبيل الدوام ، وأنه سينتهى فى أقرب فرصة ممكنة ، وأنه لم يقصد به إلا مواجهة ضرورات أدبية عاجلة .

وإنى لأسوق اليكم مثالا واحدا لهـذه التصريحات ما أفضى به مستر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا إلى مجلس العموم فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ من حديث قال :

" انى لاأستطيع أن أذهب الى حد اجابة حضرة العضو المحترم على سؤاله عما إذا كنا نعتزم احتلال مصر احتلالا غير موقوت . فأقول إنه ليس من شك فى أنه مهما يكن من أمر فإن هذا لن يكون لما فيه من مخالفة لجميع مبادئ حكومة صاحبة الجلالة وسياستها ولتعهداتها لأوربا ولوجهة نظر أوربا ذاتها فى هذا الشأن " .

ومع ذلك ياجناب الرئيس فقد انقضى خمس وستون عاما . خمس وستون عاما كاملا ولما تزل القوات البريطانية تقيم فى أرض مصر .

وما تتوالى الأحداث أو تتطور الظروف فى مصر أو فى أوربا إلا وركن البريطانيون إلى تصيد المعاذير لتعديل استمرار احتلالهم وتدخلهم .

أما قصة ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ فمأساة يعرفها العالم أجمع . فقد عاملت بريطانيا مصر كما يعامل البلد المغزو . وكان ضياع الاستقلال فى حد ذاته محنة قاسية ابتلى بها المصريون على أن الاحتلال أتى فى أعقابه بنتيجة أخرى ذات مغزى ، ذلك أنه أدى بمصر — على الرغم من إرادة شعبها — إلى الدخول فى مضمار المنافسة بين الدول الأوروبية فى سياسة القوة ، دخلته لا عاملا مستقلا بل ضحية لأطماع دول انساقت وراء أحلام التوسع الاستعمارى .

إعلان الحماية :

ولما قامت الحرب فى سنة ١٩١٤ رفعت بريطانيا نقابها وأعلنت على مصر حمايتها . وأقدمت على ذلك دون مشاورة المصريين ولكن عللتهم بإعادة النظر فى وضعهم الدولى عند انتهاء الحرب . ثم انتهت الحرب ومضت سنة ١٩١٨ دون أن تحرك بريطانيا ساكنا بل قاومت محاولة مصر أن تسمع صوتها فى مؤتمرات الصلح وعمدت إلى اعتقال زعمائها ونفيهم إلى مالطة وإلى جزر سيشيل .

اعلان الاستقلال بتحفظات :

ولم تر بريطانيا الشمس فى وضح النهار إلا تحت ضغط الثورة الوطنية فى مصر فأصدرت فى سنة ١٩٢٢ تصريحا من جانب واحد أعلنت فيه الغاء الحماية واستقلال مصر . على أن هذا الاستقلال المدعى به اقترن فى هذا التصريح بتحفظات أربعة لم تدع للمصريين مجالا للاغتباط به فان هذه التحفظات كانت خاصة :

(١) بسلامة المواصلات الأمبراطورية البريطانية فى مصر .

(٢) بالدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبي أو أى تدخل مباشر أو غير مباشر .

(٣) بحماية مصالح الأجانب فى مصر وحماية الأقليات .

(٤) بالسودان .

وبذلك أمكن للتوسع البريطانى أن يمضى فى طريقه وللاحتلال أن يستمر .

تاريخ المفاوضات المتعاقبة :

لن أطيل عليكم فى ذكر الوسائل الملتوية التى لجأت إليها الحكومة البريطانية كى تبقينا فى موقف المترقب طيلة ربع القرن الماضى ونحن على أحر من الجمر ولا فى استعراض الساعات التى مرت بالمصريين تحطم فيها آمالهم على صخرة اعتداد بريطانيا بقوتها وبأسها ، من مفاوضات زغلول — ملنر فى سنة ١٩٢٠ الى مفاوضات عدلى — كرزون فى سنة ١٩٢١ إلى محادثات زغلول — ماكدونلد فى سنة ١٩٢٤ إلى محادثات ثروت — تشمبرلين فى سنة ١٩٢٧ إلى مفاوضات محمد محمود — هندرسن فى سنة ١٩٢٩ إلى مفاوضات النحاس — هندرسن فى سنة ١٩٣٠ .

فأيا كان الحزب الحاكم فى بريطانيا وأيا كانت وعوده الانتخابية وسواء أكانت الغلبة للمحافظين أم للعمال فان سياسة بريطانيا فى مصر هى هى لا يلحقها تغيير ولا تبديل وهى سياسة محافظة على الدوام تقوم على أساس ما أورده اللورد ملنر فى تقرير رسمى له فى سنة ١٩٢٠ من قوله :

" كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تكفل المركز الخاص الذى للمندوب السامى فى مصر وأن تمكننا من إبقاء قوة فى داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الأمبراطورية وأن تحقق لنا التأمين الكافى على أن تظل السياسة المصرية مطابقة دائما لسياسة الأمبراطورية البريطانية " .

معاهدة سنة ١٩٣٦ :

ولننتقل الآن إلى سنة ١٩٣٦ إذ كانت مصر تواجه النتائج الخطيرة المترتبة على حالة اضطراب دولية . وهى حالة لم يكن لمصر يد فيها إذ لم يكن لها صوت فى عصبة الأمم . فالاعتداء الفاشى على أثيوبيا فى حدود مصر الشرقية ماض فى طريقه لا يعوقه عائق و بريطانيا راغبة عن تأييد

إيقاع العقوبات التى فرضتها عصبة الأمم كاملة ، أما مصر فكانت هى الدولة الوحيدة من غير أعضاء العصبة التى طبقت العقوبات على إيطاليا الفاشية تطبيقا كاملا تنفيذا لما أوصت به عصبة الأمم أعضاءها ، وكان الأمن الجماعى ما يزال ضربا من الخيال ، والعالم يتجه سريعا إلى حرب عالمية تعلمت مصر، وقد ذاقت مرارة حرب سنة ١٩١٤ أنها لن تسلم من عواقبها .

وألفت مصر نفسها وهى تحت تأثير الخوف من النازية والفاشية فى حالة جعلتها أقل استعدادا للصمود لأطماع بريطانيا ، فأذعنت تحت ضغط الحوادث الداهمة للشروط المرهقة التى فرضتها بريطانيا وتضمنتها معاهدة سنة ١٩٣٦ التى قضت :

(١) بمرابطة قوات عسكرية بريطانية محدود عددها فى الأراضى المصرية لمدّة أقلها عشر سنوات .

(٢) بمحالفة غير موقوتة تستمر نافذة ولو عدّلت باقى أحكام المعاهدة.

ولهذه القيود أجل ضمنى ينم عليه ما شرعت لمواجهته من أغراض فالمعاهدة بذلك لم تزد على أن تكون إجراء موقوتا على الرغم مما نص عليه فيها من مواعيد .

وإن مراجعة الالتزامات المنصوص عليها فى ملحقات المعاهدة لتكفى فى بيان الغرض الخاص الذى شرعت لتحقيقه . ومثال ذلك الترخيص

للجانب البريطانى بدراسة الأرض فى الصحراء الغربية ورسم الخطط الحربية والتزام الحكومة المصرية بإنشاء الطرق المؤدية إلى الصحراء الغربية و بتعزيز الخط الحديدى بين الإسكندرية ومرسى مطروح والترخيص بإبقاء وحدات من القوات البريطانية فى الإسكندرية لمدة ثمانى سنوات. جميع هذه الالتزامات واضح تعلقها بالاعتداء المتوقع .

وقد تحقق الخطر الذى أبرمت المعاهدة لمواجهته بعد ثلاث سنين من توقيعها بنشوب الحرب العالمية شاملة بريطانيا ومصر .

وما لقائل أن يقول إن القيود التى قبلت مصر فى سنة ١٩٣٦ وضعها على سيادتها كان مقصودا بها أن يمتد أثرها إلى ما بعد الحرب . فان الحرب كانت هى الأجل المشروط ضمنا لسقوط هذه القيود . وبذلك تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت الآن أغراضها .

ومصر اليوم يحق لها أن تباشر حقوقها فى السيادة كاملة . و ينبغى أن تقوم علاقاتها ببريطانيا لا على أساس أحكام بعينها شرعتها معاهدة سنة ١٩٣٦ بل على القواعد العامة للقانون الدولى العام وعلى ميثاق الأمم المتحدة الذى أصبح حجر الزاوية فى تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض.

مصر تريد المساواة فى السيادة :

لست أنوى فى هذا المقام أن أبحث فى معاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث وضعها القانونى ولكن بلادى لا تتردد فى التعويل على ميثاق الأمم المتحدة ومهما كان شأن قواعد القانون الدولى فى الماضى فلدينا اليوم سند ثابت هو الميثاق يرجع اليه لمعالجة ما يقع بين عضوين فى هيئة الأمم من نزاع .
ينص الميثاق فى صدره على مبدأ أساسى هو مبدأ مساواة جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة فى السيادة فهو على حد القول العربى المأثور قد جعل أعضاء الهيئة سواسية كأسنان المشط . وأيا كان وضع مصر فى الماضى فإنها تقف اليوم أمام الجانب الآخر فى هذا النزاع على أساس المساواة

التامة فى السيادة . وهى إذ تتمسك بكل معانى هـذه المساواة لا ترضى التنازل عن أى جزء من سيادتها لمن كان مساويا لها فيها وإن كانت لاتجعل من تمسكها حائلا يحول دون تعاونهـا لصالح الجماعة الدولية . وستحيا مصر على الدوام فى نطاق أحكام الميثاق .

وليس يخل بمبدأ المساواة فى السيادة مثل احتلال دولة من الأعضاء لأراضى دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة احتلالا عسكريا فى زمن السلم وبغير رضائها . ومصر لا ترضى احتلال بريطانيا القائم فى أراضيها .

وفضلا عن ذلك فقد أنشأ الميثاق نظاما للأمن الجمـاعى لم يقتصر فيه على مجرد وضع المبـادئ العـامة بل ضمنـه الوسائل والأداة الكفيلة بتأمين كل عضو من الاعتداء . وواضح أنه لا يجوز فى ظل هذا النظام أن يحتل عضو من أعضـاء الأمم المتحدة أراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا .

ومصر إنمـا تطالب هنا بالمزايا التى شرعتها هـذه الأحكام الأساسية فى الميثاق وهى إلى ذلك راغبـة فى أن تجعـل نصيبها فى الأمن الجماعى بل هى حريصة على ذلك كل الحرص . ولكنها تود أن تؤدى واجبها لا دولة تابعة لأية دولة أخرى بل دولة ذات سيادة وعلى أساس التساوى بغيرها من الدول الأعضاء .

قـد يطلب مجلس الأمن الى مصر فى ظـروف معينة أن تتولى صـد اعتداء ما . وهى تريد — أيا كان المعتدى — أن تكون طليقة من كل قيد كى تستطيع تنفيذ التراماتها طبقا للميثاق .

لقد اخترنا الميثاق سندنا وعمادنا .

سوابق :

ونحن اذ نتمسك بهـذا التطبيق لأحكام الميثـاق لسنا نسوق محض نظريات مجردة وانما نتبع السوابق التى وضعتها الأمم المتحدة نفسها فنستند

أولا الى سوابق مجلس الأمن ذاته فى قضية ايران وقضية اليونان وقضية سوريا ولبنان. ونستند ثانيا الى ما قررته الجمعية العامة فى وضوح وجلاء.

ذلك أن الجمعية العامة أصدرت قرارا اجماعيا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أبرزت فيه مبلغ مخالفة الاحتلال العسكرى لأغراض الميثاق وأهدافه من ناحية، ولمبدأ الدفاع الجماعى من ناحية أخرى وأوصت فيه بسحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضى الدول الأعضاء. ولم تتخذ الجمعية العامة هذه التوصية — التى كان للوفد المصرى بعض الفضل فى شأنها[1] — الا بعد أن بحثتها بحثا مستفيضا فى مناقشات مسجلة قاطعة فى سريانه على مثل الحالة التى نعرضها اليوم على المجلس.

توصية الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ :

ياجناب الرئيس :

إن توصية الجمعية العامة الصادرة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لها من الشأن لدينا ما يحملنى على أن أستأذنكم فى ذكر نصها كاملا :

" الجمعية العامة تعتبر مسألة الأمن مرتبطة اوثق الارتباط بمسألة نزع السلاح وهى توصى مجلس الأمن بأن يستعجل جهد الطاقة وضع القوات العسكرية المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من الميثاق تحت إمرته وتوصى الحكومات أن تجرى تخفيض قواتها الوطنية على سبيل التدرج والتوازن، وأن تسحب بغير إبطاء القوات المرابطة فى أراضى الدول الأعضاء بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية ".

ترون أن النص قد ورد فى ختامه عبارة "بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية" ومثل هذا الرضاء عن الاحتلال البريطانى لم يصدر عن مصر قط.

---

[1] راجع الوثيقة أ / ج — ١/١٢٥ بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ "

تهديد لعقد المعاهدة :

أرجو أن تأذنوا لى أن أتناول هذا الوضع بشيء من التفصيل وأن أبين لكم أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضائنا الحر وأنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع أحكام الميثاق .

*
* *

إن مصر لم تكن طرفا حرا عند ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها ، فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامى البريطانى إلى ملك مصر والى رئيس وزرائها مذكرة شفوية أوضح فيها " أن الاخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر " والتهديد الذى تنم عليه المذكرة باعادة فرض الحماية أو ما هو شر منها كان تهديدا سافرا لم يحجبه التصريح الذى أضاف إليه أنه . " لم يقصد به تهديد أو ارهاب وانما قصد به الى تقرير الواقع " . وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورا فكتب فى رده " أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة " . فأجابه المندوب السامى بأن "حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى " .

لن أبين لكم يا جناب الرئيس ما أرى وجوب توافره من شروط لحرية المفاوضة ولكنى أكتفى بأن أرجع إلى ما قاله المستر بيفن فى صدد حالة مماثلة . فقد قال فى مجلس الأمن بلندن فى السنة الماضية ما يلى :

" إن الحكومة البريطانية لتأسف لأى اتفاق يبدو كأنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية كرها فى وقت كانت فيه الحكومة السوفيتية لازالت

تحتل جزءا من الأراضى الإيرانية . فإنه لم يكن مستساغا أن تجرى مفاوضة بين دولة عظمى ودولة صغيرة أو أن يشرع فيها أو أن تسعى دولة عظمى فى الحصول على مزايا من دولة صغيرة متوسلة فى ذلك باحتلال أراضى هذه الدولة احتلالا عسكريا" .

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية قناة السويس :

ان معاهدة سنة ١٩٣٦ — الى ذلك — تخرق اتفاقا هاما يعتبر جزءا من القانون العام الأوروبى هو اتفاقية قناة السويس الدولية المبرمة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ان قناةالسويس يختلف وضعها عن غيرها من الطرق المائية الصناعية التى تعتبر وسائل مواصلات دولية فى أنها ينظمها ذلك الاتفاق الدولى متعدد الأطراف الذى أشرت اليه . وقد نشأت القناة منذ البداية مشروعا اشتركت فيه أكثر من أمة واحدة . وما مضت سنوات قليلة على فتحها حتى اجتمعت الدول العظمى الأوروبية تتفق مع تركيا (نيابة عن مصر) على تنظيم المرور فيها وحيادها والدفاع عنها .

وتقوم اتفاقية قناة السويس على مبدأين أساسيين :

(١) إن القناة طريق دولى للمواصلات مفتوح للأمم جميعا على أساس المساواة فى وقت السلم ووقت الحرب على السواء .

(٢) إن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على مصر .

وقد سعت بريطانيا إلى أن تنفرد بحق الدفاع عن قناة السويس إخلالا بهذين المبدأين الأساسيين فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ أحكاما ترمى إلى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية . لقد يكون مفهوما أن تهتم بريطانيا بسلامة القناة ولكن شأنها

فى ذلك ينبغى ألا يزيد على شأن غيرها من الدول . فان دولا غيرها تمتد أملاكها فى أفريقيا وآسيا تعنيها القناة مثلما تعنى بريطانيا .

والذى يدعيه البريطانيون من حق الانفراد بالدفاع عن القناة لايتفق مع مبادئ العالمية والمساواة والحيدة التى شرعتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

المعاهدة منافية لأحكام ميثاق الأمم المتحدة :

والمعاهدة فوق ذلك لا تتفق مع أحكام الميثاق . سبق لى أن بينت أن الاحتلال العسكرى المنصوص عليه فى المعاهدة هو فى ذاته مناف لأحكام الميثاق . على أن هـذه ليست هى المخالفة الوحيدة فان معاهدة سنة ١٩٣٦ ترمى إلى إيجـاد تحالف أبدى لا يتلاءم وطبيعة الدور الذى تقوم به دولة من أعضاء الأمم المتحدة .

ومثل هذا التحالف أبعـد ما يكون عن طبيعة الأشياء فان مصر وبريطانيا لا يربطهما جوار وليس بينهما صلات من الاشتراك فى الجنس أو الثقافة والحق أن بريطانيا لا تبتغى التحالف على وجه التبادل والتكافؤ بل هى تريده تحالفا يحقق لها دوام اذعان مصر لأغراضها الاستعمارية .

فاذا نظر إلى مثـل هذا التحالف على ضوء تاريخ العـلاقات المصرية البريطانيـة تعين القول بأن هذا التحالف انما هو صورة أخرى من صور الاستتباع فهو علاقة ليست متكافئة ولا هى كريمة تربط مصر بالاقتصاد البريطانى وتشدها إلى عجلة سياستها الدولية وتلزمها أن تدور أبدا فى فلك النفوذ والسلطان البريطانى .

ولا يسع مصر بوصفها أمة حرة إلا أن تنبذ مثل هذه العلاقة التى لاتقوم على المساواة فإنما نحن نبغى أن نقف على قدمينا وأن نمكّن من القيام بالالتزامات التى يلقيها علينا الميثاق ونريد أن نتحمل نصيبنا فى حفظ السلم والأمن الدولى .

ونحن لذلك مستعدون للدخول فى أى اتفاق خاص مما نصت عليه المادتان ٤٣و١٠٦ (١) من الميثاق .

لا يسعنى أن أترك هذا الموضوع دون اشارة لا أطيل عليكم فيها الى الحكم الوارد فى المادة ١٠٣ من الميثاق التى لا يخرج قرار الجمعية العامة عن أن يكون تطبيقا خاصا لها ونصها :

" إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق" .

---

١) المادة ٤٣ من الميثاق :

١ — " يتعهد جميع أعضاء " الأمم المتحدة " فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ومن ذلك حق المرور .

٢ — يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموما ونوع التسهيلات والمساعدات التى تقدم .

٣ — تجرى المفاوضة فى الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء على طلب مجلس الأمن وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء "الأمم المتحدة" أو بينه وبين مجموعات من أعضاء " الأمم المتحدة " وتصدق عليها الدول الموقعة وفق أوضاعها الدستورية .

المادة " ١٠٦ " من الميثاق :

إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار اليها فى المادة الثالثة والأربعين معمولا بها على الوجه الذى يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء فى احتمال مسئولياته وفقا للمادة الثانية والأربعين ، تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح الدول الأربع الموقع عليه فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ هى وفرنسا وفقا لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح ، كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء " الأمم المتحدة " الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى .

ومصر إذ تختار التزام أحكام الميثاق دون أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إنما تنفذ تعهدها لأربع وخمسين دولة أخرى ، بريطانيا واحدة منها ، هذا واجبنا طبقا لحكم المادة ١٠٣ وعندنا وعندكم كذلك يا حضرات أعضاء المجلس أنه ينبغى ان يسود الميثاق .

إخالنى قد بينت لكم فى وضوح أن مرابطة القوات البريطانية فى مصر ليست كما جاء فى توصية الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ برضاء مصر رضاء حرا علنيا ثابتا فى معاهدات أو اتفاقات تتلاءم مع أحكام الميثاق ولا تناقض اتفاقات دولية .

مسألة السودان :

جناب الرئيس

أرجو أن تأذن لى بأن أعرض الآن إلى وجه النزاع المتعلق بالسودان وإنى إذا كنت قد تركته إلى ما بعد تفصيل وجوه النزاع الأخرى فما ذلك لأنه وجه ثانوى للنزاع على الإطلاق بل لأن الحوادث فى تعاقبها جعلت البريطانيين يبسطون نفوذهم فى السودان نتيجة لسيطرتهم على مصر ولذلك فان مسألة الإدارة البريطانية فى السودان لا يستطاع تفهمها من الناحيتين المنطقية والتاريخية إلا على ضوء الاحتلال البريطانى لمصر . ولما كانت مسألة السودان قد شوهت عن عمد فى خلال الشهور الأخيرة فانى أرانى مضطرا إلى تصحيح الوقائع وإيراد الحقائق فى وضعها الصحيح فى شيء من التطويل .

حوض النيل

الوحدة الجغرافية :

إن السودان إقليم واسع مساحته مليون ميل مربع ويسكنه نحو ستة ملايين نسمة ونصف مليون .

وإذا ألقى المرء نظرة عابرة على الخريطـة تبين له لأول وهلة أن مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية ، أما الحد الذى يفصل بينهما عند خط العرض ٢٢ فقد خلقه البريطانيون وهو حد صناعى ليس مايبرره من الناحيتين الجغرافية والطبغرافية .

وإذا استثنينا الهضبة الاثيوبية العالية وهى اقليم منفصل له مظاهره الخاصة بدا حوض النيل كله سهلا واحدا ينحدر فى تدرج لطيف نحو الشمال . ويقع هذا السهل بين حدود طبيعية واضحة ففى شماله البحر المتوسط وفى شرقه البحر الأحمر وهضاب اثيوبيا وفى جنوبه منطقة البحيرات المرتفعة وحوض الكونجو وإلى الغرب الصحراء الكبرى .

ويخترق النيل هذا السهل من خط الاستواء إلى البحر المتوسط على طول أكثر من أربعة آلاف ميل كأنه شريان يحمل الدم إلى سائر أجزاء الجسم .

أرادت الطبيعة أن يكون وادى النيل كيانا واحدا وأقام التاريخ الشواهد على ذلك وإذا كانت مظاهر هذه الوحدة قد تغيرت على مر العصور فقد بقى الجوهر لا يتبدل حتى أن كل محاولة لفصم هذه الوحدة إنما هى مقاومة لمشيئة الطبيعة وأحكامها .

شجرة النخيل :

وليس أبلغ فى تصوير هذه الحقيقة من النبذة التالية التى أدين بمصدرها إلى أحد كبار الساسة البريطانيين ممن لا يستطاع اتهامهم بشدة العطف على مصر . ذلكم هو المستر ونستون تشرشل الذى يقول فى كتابه (حرب النهر) ما يلى :

” إذا نظر القارئ إلى خريطة مجرى النيل أخذه الدهش للشبه القائم بينه وبين شجرة النخيل . فأرض الدلتا بخضرتها وخصوبتها تنتشر عند قمة الوادى كما ينتشر فى رشاقة جريد النخل وسعفه وقد يلتوى الجذع قليلا إذ ينحنى النيل انحناءة واسعة حين يجرى فى أرض السودان . ولكن الشبه

يعود كاملا جنوبى الخرطوم وتبدأ جذور الشجرة تتوغل عميقا فى السودان . وليس يسعنى أن أتخيل صورة أصدق من هذه الصورة لذلك الرباط الوثيق رباط التعاطف بين مصر والمديريات الجنوبية . فالماء — حياة الدلتا — يهبط من السودان مندفعا فى مجرى النيل كما تسرى العصارة فى ساق الشجرة لتؤتى ثمرها رطبا جنيا" .

" وإذا كانت منفعة مصر واضحة جلية فهى ليست لها وحدها إذ أن الرباط بين مصر والسودان مزاياه متبادلة . فالسودان جزء من مصر بحكم الطبيعة والعوامل الجغرافية وليست حاجة السودان إلى مصر بأقل شأنا من ذلك كى يتسنى له التقدم . فأى خير فى الجذور والأرض الطيبة إذ فصلت الساق التى لا يتهيأ المظهر الخارجى للحياة بغيرها ... ..."

الوحدة الاقتصادية :

أما من الناحية الاقتصادية فان شطرى وادى النيل يكونان وحدة واحدة ويكمل كل منهما الآخر بحيث أن كل سياسة ترمى إلى إيثار مصالح محلية قد تؤدى إلى وقف تقدم الوادى برمته . هذه الوحدة الاقتصادية المبنية على المصالح الزراعية والصناعية والتجارية يزيدها توثقا اعتماد شقى الوادى كليهما على مياه النيل اعتمادا كاملا . والتحكم فى مياه النهر وتنظيم مجراه يهم شقى الوادى على حد سواء ويتوقف تقدمهما الاقتصادى فى المستقبل على إقامة المشروعات الدقيقة اللازمة لذلك . وإنى أستأذنكم فى الاستشهاد بما قاله فى سنة ١٩٠٤ أحد خبراء الرى المبرزين هو السير وليم جارستين فى هذا الشأن .

" ترتبط مصالح مصر فى المشروعات الخاصة بتنظيم مياه النيل بمصالح السودان إلى حد يصعب معه التفرقة بينهما فان البلدين يعتمدان عليه فيما لا غنى لهما عنه من مياه . كما أن رخاءهما الزراعى يتوقف بصفة خاصة على النهر — لذلك فمن المستحيل دراسة أى مشروع هام يقصد به تحقيق مصلحة لأحد البلدين دون تقدير لآثاره المحتمة فيما يتعلق بالآخر" .

وحدة الدين واللغة والثقافة

على أن النيل ليس مصدرا مشتركا لحياة القاطنين على ضفافه فحسب بل انه كان منذ فجر التاريخ سبيل نفاذ المدنية الى قلب إفريقيا وعن طريقه امتدت الثقافة الإسلامية الى السودان منذ مئات السنين .

ولقد تم التوغل المصرى فى السودان فى صورة سلمية عن طريق التزاوج والامتزاج فان المبادئ الإسلامية لا تعرف التمييز الجنسى أو الاجتماعى . ، لم يكن هـذا التوغل مقصودا ولا هو من فعل الحكومات بل جاء نتيجة لقوى الطبيعة العاملة على الوحدة كذلك قامت وحدة اللغة والثقافة بين سكان وادى النيل ورسخت جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن فأصبحت تراثا لهم كان هو الذى مهد السبيل إلى تحقيق وحدة مصر فى القرن التاسع عشر .

فلما ظهر محمد على على مسرح التـاريخ فى صـدر القرن المـاضى وجه جهوده إلى تثبيت دعائم الحكم فى مصر وتوحيد نظم الادارة فيها فتم له تركيز السلطة فى مصر ذاتها أولا وفى خارج حدود مصر بعد ذلك بوسيلة تماثل تلك التى تم بهـا انتهاء النظام الاقطاعى فى أوروبا . وقد ترتب على هذا العمل نتائج قلما عرف التاريخ مثلها فان إعادة الوحدة السياسية بين مصر والسودان هى التى أنقذت وادى النيل كله من المصير الذى تردت فيه باقى القارة ، إذ عندما بلغ التوسع الأوروبى حدود النيل وجد الوادى بلدا موحدا مستقلا منيعا فارتد عنه .

الوحدة السياسية :

وليؤذن لى فى أن أذكر بإيجاز ثلاثة مظاهر سياسية لوحدة وادى النيل .

فأما من الناحية الدولية فقد تجلت الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى الفرمانات التى أقرتها اتفاقات دوليـة . وأما من الناحية الدستورية فكان مظهرها القوانين النظامية التى صدرت تنص فى سنة ١٨٧٩ وفى سنة ١٨٨٢ على

تمثيل السودان فى البرلمان المصرى شأنه فى ذلك شأن باقى المديريات المصرية . وأما من الناحية الإدارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية فى السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل مثيلاتها فى مصر .

الحكم المصرى :

وقد فتح الحكم المصرى أبواب السودان للحضارة الحديثة وحل النظام والرخاء فيه محل الاضطراب والفوضى وكما فى تقرير للمندوب المالى البريطانى فى سنة ١٨٧٦ " أن الحكم المصرى قد أحال الصحراء أرضا غنية آهلة بالسكان" .

وهل لى أن أشير هنا الى شهادة شاهد عيان لا يمكن أن يتطرق الشك الى كلامه أذكره على سبيل المثال من بين الرحالة العديدين الذين جابوا السودان فى تلك الأيام ، تلكم شهادة سير صموئيل بيكر يقول فى سنة ١٨٧٤ فى معرض الحديث عن الحقبة السابقة للحكم المصرى فى السودان .

"كانت جميع القبائل لا تنفك تحارب بعضها بعضا ولم يكن هناك حكم أو قانون وكانت أبواب البلاد كلها موصدة فى وجه الأوروبيين" .
ثم يضيف الى ذلك ."أما الآن فان التنقل فى السودان لا يعد أخطر من السير فى حديقة هايدبارك" .

ثورة المهدى ونتائجها :

كذلك كان السودان عند ما اتجهت أطماع بريطانيا الى وادى النيل .
وقد طوع للبريطانيين احتلالهم مصر فى سنة ١٨٨٢ أن تمتد أطماعهم الى السيطرة على السودان وكان قيام الثورة الدينية التى قادها (المهدى) فرصتهم المنشودة فهبوا يحققون أغراضهم فى خطوات متتابعة . و بينما كان العمل الحاسم كفيلا باخماد الثورة فى مهدها حالت بريطانيا دونه بكل الوسائل فسرحت الجيش المصرى وخربت عتاده وألزمت مصر الانسحاب من

السودان انسحابا شاملا . ولم يكن للانسحاب ما يبرره بل أن القواد العسكريين المحليين لم يسعهم أن يقروه . والحق أن اعلان العزم عليه كان بمجرده قمينا بشد أزر الثوار وامتداد نفوذهم . على أن مصر لم يكن لها فى ذلك خيار فان حرص البريطانيين على اخراجها من السودان بلغ حد أن أصدر لورد جرانفل أمره بإقالة الوزراء المصريين الذين لا يرتضون تنفيذ هذه السياسة . ورفض شريف باشا رئيس وزراء مصر وقتئذ أن يذعن فاستقال محتجا على الضغط البريطانى .

اعادة فتح السودان :

ثم جاءت المرحلة الثانية بما يسميه البريطانيون (اعادة فتح السودان) ففى سنة ١٨٩٦ قاد كتشنر جيشا مصريا إلى السودان باسم خديو مصر وتوسل بسلطة الخديو فى ندائه إلى السودانيين يدعوهم أن يعودوا إلى طاعة وليهم الشرعى . ثم وقع حادث فاشودة فى سنة ١٨٩٨ فتمسك كتشنر بالسيادة المصرية وكان تمسكه بها هذه المرة فى ميدان السياسة الدولية . وتفصيل ذلك أن حملة فرنسية كانت قد احتلت مدينة فاشودة ورفع قائدها الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها ولم يرض أن ينزله إلا عندما أعلن كتشنر أنه تلقى أوامر من الحكومة المصرية باعادة السيادة المصرية على مدينة فاشودة .

والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما اصطدمت فى أفريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية .

وفاق سنة ١٨٩٩ ومراميه :

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدعى لنفسها السيادة على السودان لم يبق لها سوى أن تتلمس سندا للمشاركة فى إدارته فاستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة فى الجيش المصرى الذى كان كتشنر يتولى قيادته وتقدمت بما سمته " حقوقا ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق

الفتح " لتبرير المشاركة فى الإدارة ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هـذا الغرض .

وقد وصف المفاوض البريطانى لورد كرومر طبيعة هذا الوفاق وصفا صادقا فى كتابه (مصر الحديثة) إذ جاء فيه ما يلى :

"لقد كان ضروريا إذن أن يبتدع نظام يكون السودان بمقتضاه فى آن واحد مصريا إلى الحد الذى يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة و بريطانيا إلى حد يكفل تجنب إدارة البلاد أن يعوقها نظام الامتيازات الأجنبية الذى يلازم حيـاة مصر السياسية ، وكان من الواضح أنه لا يمكن التوفيق بين هذين الاعتبارين المتعارضين بغير خلق نظـام هجين من الحكم لم يعرفه القانون الدولى من قبل " .

غير أن البريطانيين عملوا منذ ذلك التاريخ على توسعة مفهوم هذا الوفاق فدأبوا على استعمال تعبير (الحكم الثنائى) Condominium رغم أنه لم يرد فى نصوص الوفاق قط ، يرمون بذلك إلى الإيهـام بأنهم يشاركون مصر فى السيادة على السودان .

والواقع من الأمر أن وفاق سنة ١٨٩٩ لم يتعرض لموضوع السيادة على الإطلاق فقد كان مجرد اتفاق خال من شرائط الرسمية وقعه رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض . ولم تكن أحكامه محل تصـديق ولم يعرض لموافقة المجالس التشريعية . وهو وان كانوا يطلقون عليه أحيانا وصف المعاهدة يكفى عنوانه وحده فى توكيد صفته غير الرسمية ذلك أنه وصف عند إبرامه بأنه يتعلق بالإدارة المستقبلة للسودان .

ولقد أجمل لورد كرومر وجهتى نظر الجانبين إلى الوفاق فى تقريره عن أحوال مصر فى سنة ١٩٠٠ فقال :

"انى أتبين فيما تقدم به مجلس شورى القوانين المصرى من الملاحظات على ميزانية السنة الجارية أنه قـد ذكر أن المجلس يوافق على المصروفات

المقترحة للسودان لأنه يعد هـذه البلاد جزءا غير منفصل عن مصر . وهذا نظر صحيح فى جوهره . على أن النظام السياسى للسودان تقرر بالوفاق الذى انعقد بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، واذا كان من المحتمل أن بعض أعضاء مجلس شورى القوانين ليسوا على بينـة تامة من الغرض المقصود من هذا الوفاق . فأنى أنتهز هذه الفرصة لأوضح أن الوفاق لم يقصد به عند وضعه الانتقاص من حقوق مصر الشرعية" .

وعاد كرومر فقال فى تقريره عن سنة ١٩٠٢ أن " الأغراض الأساسية التى توخاها واضعوا الوفاق هى أن يكفل أولا ادارة حسنة لسكان السودان وأن تجنب هذه البلاد التعقيدات الخاصة التى أدى اليها فى مصر قيام نظام الامتيازات الدولى" .

يبين من هذا أن وفاق سنة ١٨٩٩ ان هو إلا تدبير عملى أريد به مجاراة الظروف القائمة فى مصر وقتئذ .

حاكم السودان العام وسلطته :

ويجمع الوفاق السلطات العسكرية والمدنية كافة فى يد موظف واحد هو الحاكم العام فيمنحه فى وقت السلم حكما عسكريا فرديا غير محدود لا أعرف له نظيرا فى تاريخ أية أمة استعمارية .

وهذا الحاكم العـام تعينه الحكومة المصرية بناء على اقتراح الحكومة البريطانية . وبينما الوفاق ليس فيه ما يمنع من أن يكون الحاكم العـام مصريا فقـد جرى العمل على أن يكون دائمـا بريطانيا وجميع الموظفين الكبار الذين يعاونونه هم من البريطانيين بل إن مساعديهم من حكام الأقاليم ووكلائهم ومن المفتشين الذين يعينهم الحاكم العـام ، كلهم من البريطانيين كذلك .

وقد حاولت بريطانيا أن توجه الإدارة توجيها ينم عن إغفـال مطلق لحقوق مصر ومثـال ذلك أن القوانين التى تصدر فى السودان كانت إلى

سنة ١٩١٢ تتوقف على إقرار الحكومة المصرية كما هو مفهوم أحكام الوفاق ، ولكن الحاكم العام أقدم منذ سنة ١٩١٢ أكثر من مرة على إصدار قوانين حتى دون أن يحيط الحكومة المصرية علما بها .

وفى سنة ١٩٢٣ عند ما وضع الدستور المصرى تدخل المندوب السامى البريطانى بالضغط والتهديد لرفع عبارة (ملك مصر والسودان) التى أعدت لقبا للملك وأصر على أن يكتفى بتلقيبه (ملك مصر) .

بعد مقتل السردار واستغلال بريطانيا للحادث :

ثم حانت الفرصة التى طال انتظارها لجعل السيطرة البريطانية على السودان أكمل ما يمكن أن تكون ولوضع حد (للإدارة المشتركة) التى أنشأها وفاق سنة ١٨٩٩ فقد حدث فى سنة ١٩٢٤ أن قتل بالقاهرة سردار الجيش المصرى الذى كان فى الوقت نفسه حاكما عاما للسودان وكان مقتله بفعل أفراد غير مسئولين عملا يؤسف له ومما يقع مثله فى كل مكان . على أن بريطانيا أسرعت إلى الإفادة من الحادث ولم تكتف بما أبدته مصر من الاعتذار الرسمى بل طالبت بمزايا جوهرية هى تعويض قدره نصف مليون من الجنيهات وسحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحت من السودان فى خلال أربع وعشرين ساعة وإطلاق يدها فى مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق .

وقد جاء فى تقرير معتمد عن المسائل الدولية نشره فى لندن المعهد الملكى البريطانى تعقيبا على احداث سنة ١٩٢٤ ما يلى : "إن الإجراء الذى اتخذ فى هذه المسألة كان مهينا للحكومة المصرية إهانة تكاد تبدو فى كل جزئية من جزئياته" .

وإذ رفضت الحكومة المصرية الإذعان لهذه المطالب احتل البريطانيون جمرك الإسكندرية وسيلة للإكراه فاضطرت القوات المصرية الى الانسحاب من السودان حقنا للدماء وبقيت مبعدة عنه حتى أعيدت بعض الوحدات المصرية الى ثكناتها فى السودان بعد سنة ١٩٣٦ .

الإدارة الإنجليزية فى السودان :

ولننظر الآن كيف استغل البريطانيون مركزهم فى السودان للمضى فى خطتهم .

استخدم البريطانيون سلطانهم لخدمة مصالحهم الخاصة وحدها فوجهوا الإدارة وجهة استعمارية وبقيت الأحكام العرفية سارية على البلاد منذ بدأت إدارتهم لها . وكان طبيعيا بعد ذلك أن يؤثروا العمل وراء ستار فجهدوا ما وسعهم الجهد فى عزل السودان عن العالم الخارجى وعن مصر بصفة خاصة . فليس فى السودان قنصل أجنبي واحد أو وكيل قنصل . بل أن الحكومة المصرية فى القاهرة لتجد مشقة كبيرة فى الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية فى السودان رغم أن ذلك حق لها .

إن هذه السياسة تفصح عنها الأرقام فقد كان بالسودان فى سنة ١٨٨٤ خمسة عشر ألف أوروبى على ما جاء فى البيانات التى أمكن الحصول عليها وتدل إحصاءات سنة ١٩٤٥ على أن مجموع الأوروبيين والأمريكيين يبلغ خمسة آلاف وتسعماية ويشمل هذا العدد جميع الموظفين البريطانيين فى السودان وعائلاتهم .

وعملت السياسة البريطانية على توهين الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فعمدت الى صد التيار التجارى عن طريقه الطبيعى التقليدى الى الشمال وتعمدت تحويله الى موانى البحر الأحمر فكان من ذلك أن مدنا كثيرة من مدن السودان الشمالى تدهورت بعد ازدهار . وفوق ذلك نتج عن تصرفات الإدارة المحلية أن تأثرت واردات السودان من مصر .

يتشدق البريطانيون فى هذه الأيام بأنهم يرمون إلى تحقيق رفاهية السودانيين و إعدادهم للحكم الذاتى وجعلهم أمة مستقلة ولكن فى مستقبل بعيد . فهل يدهشكم أن تعلموا أن المصريين الذين لا زالوا يذكرون (توقيت الاحتلال) منذ سنة ١٨٨٢ لا يطمئنون إلى هذه الوعود .

محاولة فصل السودان عن مصر :

أن البريطانيين قد توسلوا بالدعاية والبطش لإسكات جموع السودانيين الذين ينادون ببقاء وحدتهم مع مصر قائمة فقد قبضوا فى السنة الماضية على نائب رئيس الوفد السودانى الذى يدين بالوحدة واعتقلوه . ولما أراد بعض المحامين المصريين أن يتولوا الدفاع عنه منعتهم الإدارة من دخول السودان . والرأى العام مقيد فى غير شفقة ، وحرية الصحافة لا وجود لها ، والرقابة مفروضة على الصحف المصرية والسودانية على السواء تمنع منها ما كانت آراؤه أو مبادؤه لا تتفق مع ميول الإدارة . وفى شهر يونيه من السنة الحالية صودرت ثلاث صحف تعسفا فأدى ذلك الى إضراب عام للصحف فى الخرطوم .

واتخذت سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر مظاهر شتى منها حظر الدعاء التقليدى فى المساجد فى خطب الجمعة للوالى الشرعى مليكنا ، ومنها تصعيب الهجرة على المصريين عملا وإن ظلت جائزة حكما ، وإبعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف وعرقلة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، وحرمان السودانيين من خريجى الجامعات المصرية من التوظف فى حكومة السودان . وكانت الصدمة الأخيرة أن أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين فى منصب قاضى القضاة وهو منصب دينى يرمز إلى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان . بل هم قد مضوا فى هذا السبيل إلى حد إصدار البيانات الرسمية تحط من قدر مصر والمصريين وتنمى فى السودان رغبة الانفصال ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة .

فمن يكون البريطانيون حتى يفرضوا أنفسهم وآراءهم على السودان . هم أعاجم بالنسبة إلى السودانيين لا يتكلمون لغتهم ولا يشاركونهم تقاليدهم الدينية والثقافية ولا تربطهم بهم رابطة القربى فهم بذلك لا يصلحون إطلاقا لتوجيه البلاد فى سبيل الرقى الاجتماعى ولكنهم مع

ذلك يحاولون فرض إرادتهم ، وهم فضوليون يعرقلون توثيق روابط الوحدة ، و يعملون على هدمها ويخلقون الأقليات ويشجعونها ، ويبقون البلاد فى حالة تأخر وشقاق .

وهم إلى ذلك قد اتجهوا إلى مطمع جديد إذ خشوا إخفاق جهودهم فى فصل السودان عن مصر فحاولوا أن يقسموا السودان ذاته بفصل جنوبه عن الشمال ، وقد عبر السكرتير الإدارى للحكومة السودانية عن ذلك بقوله "إن سياستنا تهدف إلى إيجاد نظام حكم ذاتى فى الجنوب يمكن أن ينفصل عن الشمال ويستقل عنه" .

ومن التدابير التى اتخذت فى تنفيذ هذه الخطة حظر الدخول إلى المديريات الجنوبية ، ومعاملة أهالى الشمال الذين يقطنون فى جنوب السودان معاملة مجحفة ، ومحاربة اللغة العربية ، وتحريم الزواج بين أهل الشمال من السودانيين وأهل الجنوب ، كذلك أنشئ مجلس استشارى خاص لشمال السودان خدمة لأغراض سياسية ، ويبدو أن بريطانيا تخرط الآن لمواجهة عودة الوحدة بين مصر والسودان بأن تعد العدة لخلق مقاطعة جنوبية يمكن ضمها عند الحاجة إلى أفريقيا الشرقية البريطانية

جهدت السياسة البريطانية فى استمرار ودأب على تقوية قبضة بريطانيا على السودان والتخلص من النفوذ المصرى فيه وشاعت فى السنوات الأخيرة دعاية خبيثة تصور وحدة وادى النيل فكرة استعمارية عند المصريين ، فهل من مساعى الاستعمار أن نحرص على الاتحاد بمواطنينا ونعمل على صون الروابط التى خلقتها الطبيعة وأكدها التاريخ والتى تصل السودان بباقى أجزاء مصر فتجعل منها كيانا واحدا .

أو ليس مما يدعو للسخرية أن تصدر هذه الدعاية عن البريطانيين وهم الذين ملأوا أنف السودان بالموظفين الاستعماريين تسندهم قوات الاحتلال والذين يحاولون دوام الاحتفاظ بهذا الاقليم كأنه تابع لأمبراطوريتهم .

إننا نطلب الى مجلس الأمن أن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان . أما الذى يقوم مقام هذه الإدارة فأمر يقرره شعب وادى النيل وحده .

إن قضية السودان قضية داخلية ونحن ننكر على البريطانيين حق التحدث باسم السودانيين ولسنا فى حاجة الى (معونتهم) فى مواجهة هذا الأمر .

سندهم القوة لا الحق :

يا جناب الرئيس

لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر و السودان إنما سندها القوة لا الحق . وان احتلال وادى النيل يصدم ارادة أهاليه و يخرق أحكام القانون الدولى خرقا صارخا ، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى .

بينا أن تدخل بريطانيا فى شئوننا مضر بمصالح المصريين والسودانيين على السواء وأنه إنكار للوحدة التى أرادتها الطبيعة لوادى النيل .

استمرار النزاع يعرض السلم والأمن الدولى للخطر :

ياجناب الرئيس :

أود قبل أن أختتم بيانى أن أشير مرة أخرى إلى النتائج الدولية المحتملة للنزاع المعروض عليكم ، فهو نزاع لاشك فى أن استمراره من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى . والحكومة المصرية لم تأت هنا لتشهر سلاحها فى وجه أحد ولكنها لا تملك أن تغمض أعينها عن غضب الشعب المصرى لاستمرار وجود القوات البريطانية فى أرض الوطن ولا عما قد يقف فى طريق نياتها السلمية . ألم يعلمنا التاريخ أن الزمام سرعان ما يفلت فى مثل هذه الحالات، إن هذا العامل من عوامل

الاستفزاز ، ما بقى قائماً ، يفســد علاقاتنا ببريطانيا ويعوق تطور الشعب المصرى وتقــدمه ويبدد ما تسعى اليه مصر من الاضطلاع بمسئولياتها وفقا للميثاق .

ولا شك عندى أن العالم كله يقدر الأخطار التى تحيق بالسلم والأمن من جراء الحالة فى الشرق الأوسط . وأنه لمن حسن الطالع أن الجامعة العربية وهى بالذات مثــال للاتفاقات الإقليمية التى نص عليها الفصل الثامن من الميثاق ، أصبحت عاملا قويا من عوامل الاستقرار فى هذا الركن من العالم .

على أن مصر لا يغيب عن ناظرها ما يلوح فى الأفق القريب من نذر . فهل نلام إذا نحن أردنا فى مثل هذا الوقت أن نكون سادة فى ديارنا .

إنما نحن نسعى ياجناب الرئيس إلى أداء نصيبنا فى حفظ السلم والأمن ، نسعى إلى الاضطلاع بمسئولياتنا نحو شركائنا فى الجامعة العربية وزملائنا من أعضــاء الأمم المتحدة على أن نضطلع بذلك جميعه على أساس المساواة فى السيادة لا على أساس التبعية لدولة أخرى كائنة ما كانت وكيف تستطيع مصر أن تضطلع بمسئولياتها وهى بوصفها دولة ذات سيادة مهدد كيانها مضطرب أمنها . إن مصر القوية المتحدة مع السودان لقادرة على تعزيز السلم فى الشرق الأوسط فتتوطد بذلك أسباب الأمن الدولى .

الدولة التى تتحكم فى أعالى النيل تتسلط على مصر :

إنى أعلن من جديد أن محور النزاع المعروض عليكم اليوم هو كيان دولة ذات سيادة ، فقد قال لورد كرومر منــذ سنوات طويلة إن الدولة التى تتحكم فى أعالى النيل تتسلط على مصر بحكم وضعها الجغرافى ذاته وأضاف إلى ذلك قوله (إن مثل هذه الدولة تكون مصر فى قبضة يدها) .

إننـا نطلب معونتكم فى تحقيق شرائط قيامنا بالتزاماتنا واضطلاعنا بتبعاتنا وهذه الشرائط هى جلاء الجنود الأجنبية عن بلادنا وانهاء الإدارة الأجنبية الانفصالية التى تقوم فى جزء عظيم من أراضينا .

قضيتنا عادلة :

يا جناب الرئيس

إننا لم نعد نعيش فى ظلمات القرن التاسـع عشر بل نحن نحيا فى عالم اليوم، عالم الميثاق، فى عالم الأمن الجماعى، فى عالم يرنو إلى النظام والسلم، فى عالم لا يطيق مغامرات التوسع والاستعمار .

ولقد اتخذت مصر مكانها إلى جانب الأمم الأخرى المحبة للسلام على أساس من المساواة فى السيادة وهى تريد أن تكون طليقة لتتعاون معهـا فى سبيل فتح آفاق جديدة للإنسانية .

جناب الرئيس

إن قضيتنا عادلة ، هـذا يقيننا . وإنا لم نلجأ إلى ساحتكم سدى ، هذا عهدنا ، وإن بمبادئ الميثاق إيماننا

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا

رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

استمعت إلى البيان الذى ألقاه فى الأسبوع الماضى ممثل المملكة المتحدة المحترم ، فلم يسعنى إلا أن أدهش لسماعى مثل هذا الدفاع الجامح عن الاستعمار فى القرن التاسع عشر يلقى هنا فى مجلس الأمن وفى قلب هيئة الأمم المتحدة .

وكنت أحسب أننا قد شهدنا آخر مظاهر هذه النزعة حين قضى على النازية والفاشية القضاء المبرم . وكنت أحسب أيضا أن التاريخ قد أصدر حكمه الحاسم على الأساليب السياسية والاستعمارية البالية التى كانت سائدة فى القرن الماضى . لقد كان من العسير على أن أصدق أذنى إذ سمعت السير الكسندر كادوجان يصرح بأن بلاده تفاخر اليوم بفعالها فى مصر والسودان .

ولم أدهش حين رأيت ممثل المملكة المتحدة يقول فى دفاعه إن تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية منذ عام ١٨٨٢ لا يمت بسبب إلى المسائل المعروضة عليكم الآن . وإنى لأدرك حق الإدراك أن البريطانيين سيعمدون إلى إغفال أصل هذا النزاع جميعا . وأستطيع أيضا أن أدرك لم يرغب البريطانيون فى أن يصرفوكم عن الاهتمام بالحقائق الثابتة كضربهم للإسكندرية

بالقنابل منـذ خمس وستين سنة ، وما تلاه من احتلال بلادنا احتـلالا عسكريا أعلنوا وأعطوا المواثيق بأنه احتلال موقوت ، وما استتبع ذلك من استيلائهم على مقاليـد الإدارة جميعا فى جزء كبير من الأراضى المصرية تحت ستار ذلك العنوان اللطيف الغامض ألا وهو "الحكم الثنائى".

الاستعمار يحقق الأهداف الاستغلالية :

وإنى لاعلم كذلك لم يسـتتر الاستعمار البريطانى وراء ادّعاء الأغراض السامية . واطالما امتدّ هذا الاستعمار ومكن لنفسه حيثما استقرت أنظار بريطانيا الطامعة تحت ستار رسالتها التى تدعيهـا فى وقف المذابح و إعادة هيبة الحكم والإدارة والقضاء على الفساد وقلة الكفاية . ومع ذلك فقـد عجبت للسير الكسندر كادوجان يتجاهل الحقائق البارزة فى التاريخ المصرى متغاضيا عن التوسـع البريطانى إلى حدّ القول بأن الفضل فى سيادة مصر واستقلالها يرجع إلى بريطانيا كما نسب كل ما أصابته مصر من تقدم إلى إرشاد بريطانيا وتوجيهها .

بريطانيا تقف فى سبيل تقدمنا :

ونحن من جانبنا لانوّد أن نسترسل فى الذكريات المريرة ومع ذلك فان مثل هذا التشويه للحقائق يدعونا إلى الرد عليها وأنى لأشـــعر أن واجب الانصاف لبلادى وواجب الاحترام لمجلس الأمن يقتضينى أن أصحح هذه الوقائع . أننا نقرر أن بريطانيا كانت حجر عثره فى سبيل استقلالنا وتقدمنا الوطنى فى المـائة العام الأخيرة . ومع ذلك يريد ممثل بريطـانيا المحترم أن نشكر صنيع المملكة المتحدة التى حررت مصر من السيادة العثمانية . على أن تبعيتنا الاسمية للدولة العثمانيـة كانت من ضآلة الشأن بحيث إن الجيوش المصرية بلغت مشارف القسطنطينية مرة عام ١٨٣٣ وأخرى عام ١٨٣٩ بعد أن أنزلت بجيوش السلطان هزائم منكرة . وكانت مصر وقتئذ فى مركز تتيح لهـا الخلاص من السيادة العثمانية دون الاستعانة بالمملكة المتحدة . ولم

يحل بينها و بين الاسراع فى تحقيق هذا الغرض الا تدخل الدول بدافع من المملكة المتحدة . وإذا كانت المملكة المتحدة قد ساهمت بعد ذلك فى فصم العلاقات الواهية التى كانت تربطنا بالدولة العثمانية فانما استعاضت عن ذلك بتكبيلنا بأغلال من سيطرتها أفدح وأثقل .

النهضة المصرية نهضة طبيعية :

ويتجاهل ممثل المملكة المتحدة النهضة التى بزغت فى مصر قبل عام ١٨٨٢ حين يفاخر بتقدم بلادنا فى ظل الحكم البريطانى . وانى لأقرر فى هذا المقام بأنه لو لم يحتل البريطانيون مصر لاستمر تقدمها الحديث فى طريقه لايعوقه عائق . لقد واجهتنا أزمات سياسية واجتماعية ومالية نجمت عن استفحال العلل التى قد تصيب أية أمة . وكنا خليقين ، شأن سائر الأمم ، أن نتغلب على هذه الأزمات دون ارشاد بريطانيا وتوجيهها . وكان من الممكن أن ننهض بذلك على وجه أفضل مما كان و بنفقة ولا شك أقل مما حملنا .

الاستعمار يمنح السيادة ! :

ولقد أعلن ممثل بريطانيا فى أسلوب استعمارى بحت أن المملكة المتحدة قد منحت مصر سيادتها . وكيف تمنح بريطانيا مصر أية سيادة فى حين أن مركزها فى بلادنا كان على جانب من الحرج عظيم . ذلك أنها كانت تتذرع بتعلات مختلفة فى تبرير استمرار احتلالها لمصر .

تاريخ العلاقات البريطانية المصرية :

يحتج السير الكسندر كادوجان بأن احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ كان له ما يبرره ، ثم يسوق مبررات جديدة بعد أن وقعت الواقعة وتم احتلال البلاد . ويقول لمجلس الأمن إن الجيوش البريطانية انما احتلت مصر بعد أن قامت فيها مذابح قتل فيها مسيحيون وأوروبيون .

ويبدو عجيبا أن تشعر بريطانيا وحدها بهذا الحافز النبيل ، فلقد كان لفرنسا والنمسا وروسيا وألمانيا مصالح ورعايا فى مصر أكثر من مصالح انجلترا ورعاياها ، ومع ذلك لم تفكر أية دولة من هذه الدول فى القيام بمثل هذا العمل الذى ليس له ما يبرره ، وأقوى من هذا دلالة أن تلك الدول اجتمعت مع بريطانيا فى الآستانة فى الوقت الذى وقعت فيه هذه المذابح المزعومة على المسيحيين والأوروبيين ولما لم تجد أية ذريعة للتدخل وقعت فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بروتوكولا تعهدت فيه بألا تحاول الحصول على أية امتيازات إقليمية أو تقوم أية واحدة منها بعمل منفرد فى مصر ، وقد أرسل السير ماليت قنصل بريطانيا العام فى ذلك الوقت برقية إلى اللورد جرانفيل فى مايو سنة ١٨٨٢ ، تلق شيئا من الضوء على المهمة التى قرر البريطانيون القيام بها ، واليكم نص تلك البرقية "لن يتسنى لنا أن نسترد تفوقنا إلا إذا حطمنا ما تتمتع به هذه البلاد من تفوّق عسكرى ، واعتقد أنه لا معدى عن إثارة مشكلة معقدة حادة لكى نتمكن من إيجاد حل مرض للمسألة المصرية ، ومن الحكمة أن نثير تلك المشكلة سريعا ".

وقد أثيرت تلك المشكلة المعقدة الحادة عندما اكتشف قائد الأسطول البريطانى فجأة أن هناك إصلاحا يجرى فى بعض طوابى الاسكندرية ، وهكذا بادر إلى ضرب المدينة بالقنابل فى يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وقد رفض قائد الأسطول الفرنسى أن يشترك فى الانذار الذى أرسله زميله البريطانى ، لأنه رأى أن الحجة البريطانية تافهة ، ومن ثم انسحب الأسطول الفرنسى من المياه المصرية بناء على أوامر حكومته التى لم تشترك فى خرق الاتفاق الدولى الذى وقعته .

ويزعم السير الكسندر كادوجان أن القوات البريطانية قد دخلت مصر تنفيذا لوعدها بتأييد الخديوى ، ووفد مصر يعلم أن مثل هذه المساعدة لم تطلب قط من الانجليز وكل ما يعلمه هذا الوفد أن الوزارة المصرية التى كان يرأسها وقتذاك الخديوى نفسه قدمت احتجاجا شديدا على الانذار الذى سبق ضرب الاسكندرية بالقنابل .

وقد تبين أن ما يسميه البريطانيون مساعدة لم يكن إلا أقسى أنواع الإخضاع .

وجاء فى بيان ممثل بريطانيا إدعاء عجيب آخر لا بد أن يكون قد حيّر سامعيه ممن يعرفون تاريخ الشرق الأدنى .

فقد قال إن السلطان العثمانى وافق على بقاء القوات البريطانية فى مصر بمقتضى اتفاق سنة ١٨٨٥ ولا بد أنه يشير بذلك إلى الاتفاق الذى أبرم فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ بين السير هنرى درامند وولف نيابة عن حكومة المملكة المتحدة و بين السلطان — وهذا هو الاتفاق الوحيد المعروف الذى تم سنة ١٨٨٥ — وهو ينص على اتخاذ التدابير للإسراع فى إجلاء القوات البريطانية عن مصر . ومع ذلك يبدو اليوم أن سير الكسندر كادوجان يذهب إلى أن مجرد المفاوضة مع البريطانيين فى أمر جلائهم مرادف لقبول احتلالهم.

ثم إن ممثل المملكة المتحدة المحترم عند ما قرر أن مصر قد تلقت حريتها من يدى المملكة المتحدة مر مرور الكرام على الفترة بين الحرب العالمية الأولى وسنة ١٩٢٢ لكى يلقى فى الروع أن الحكومة البريطانية قد منحت مصر استقلالها عن رغبة واختيار و بمقتضى تصريح من جانب واحد . على أنه قد تحاشى أن يذكر أن الحكومة البريطانية رفضت فى جفاء المطالب المصرية سنة ١٩١٨ ، فلما قامت الثورة الوطنية المصرية فى وجه الحكم البريطانى واستمرت أكثر من أربع سنوات على الرغم من الأحكام العسكرية البريطانية اضطرت إلى أن تعمل شيئا لتهدئة الخواطر ، وقد دلت تقارير اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى وقتذاك على أن مركز بريطانيا فى مصر لا يمكن الاحتفاظ به ، فأدى ذلك إلى إصدار التصريح البريطانى فى سنة ١٩٢٢

هذا هو تاريخ العلاقات البريطانية المصرية الحاضرة .

معاهدة سنة ١٩٣٦ — فى ضوء المطامع والعلاقات الاستعمارية :

وينبغى بحث معاهدة سنة ١٩٣٦ وما نجم عنها من تطورات على ضوء هذه الحقائق ومثيلاتها .

وقد قرر ممثل المملكة المتحدة أن مطلبي مصر كليهما يتصلان بأمور نص عليها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ الانجليزية المصرية وأن قيام هذه المعاهدة لا يجعل لمصر قضية ما تقدمها إلى مجلس الأمن ، وهو يرى — اعتمادا على هذه الحجج — أن على مجلس الأمن أن يرفض مطالب مصر فى هذه القضية رفضا باتا .

وقد تحمّل السير الكسندر كادوجان عناء كبير لإثبات صحة هذه المعاهدة من الوجهة القانونية .

وتوصلا إلى هذه الغاية أستند إلى مبادئ قانونية مثل مبدأ احترام المواثيق القائمة وتغيرها بتغير الظروف — لم تعرض لها الحكومة المصرية مرة قط — بل لقد ذهب إلى حد أن جعل مجلس الأمن فى معالجة هذا النزاع أداة لتطبيق القانون الدولى .

مهمة مجلس الأمن :

ويبدو أنه يطلب إلى مجلس الأمن بصفته هذه أن يعلن صحة هذه المعاهدة، ولقد تحاشيت فى عرضى لهذه القضية الاستناد إلى الاعتبارات القانونية ، وفعلت ذلك لأنى أعتقد أن مجلس الأمن لا يقيده الوضع القانونى لنزاع معروض عليه ، ولم يطلب إليكم الحكم بين الطرفين فى ذلك. فإن مهمتكم بل مهمتكم السامية هى المحافظة على السلم والأمن الدولى والعمل على أن تسود بين الشعوب علاقات تقوم على الود والسلام ، كما أنكم فى اضطلاعكم

بهـذه المهمة لستم مقيدين بالالتزامات القـانونية لطرفى النزاع — تلك الالتزامات التى كثيرا ما يركن إليها الطرفان فى تبرير بقاء المساوئ القديمة — وكم فى التواريخ من شواهد تدل على أن تقادم العهد بمعاهدة ما قد أدى إلى تعكير صفو السلام . وأنتم حفظة السلم ، والسهر عليه هو واجبكم الأول . ومن ثم تقدمت الحكومة المصرية إليكم بشكواها . ولقد وضعنا بين أيديكم الفصل فى نزاع إذا استمر كان خليقا بأن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر . وإنى لأحسب بأنى قد أوضحت لكم موقفى بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ومهما تكن من فائدة هذه المعاهدة فى المـاضى فانها لم تعد تبعث على الرضا أو تصلح وسيلة لإقامة علاقات ودية بين مصر وانجلترا ذلك أنها استنفدت أغراضها وأصبحت لا تواثم الظروف الحـاضرة وفقدت قوتها السياسية والمعنوية وليس فى بقائها إلا تهديد للسلم والأمن . وأنا لا أطلب منكم الحكم على هذه المعاهدة ولا أسألكم استنباط النتائج القانونية من الحوادث التى وقعت بعد إبرامها .

بل إن كل ما أطلبـه منكم أن تراعوا الحقائق الثابتة التى يرتكز عليهـا أساس هذا النزاع . وإنى لأطلب من سيدى الرئيس أن يوسع لى صدره إذ لابد لى أن أستميحكم مرة أخرى فى ذكر الظروف التى اكتنفت معاهدة سنة ١٩٣٦ واستعراض نصوصها وأحكامها .

أبدية معاهدة سنة ١٩٣٦ :

فأذكر أولا أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد لفترة معينة من الزمن ، فهى لا تبيح إلا المفاوضة لإعادة النظر فى تنقيحها (أنظر المـادة ١٦) كما تنص على وجوب الدخول فى مثل هذه المفاوضات بعد عشرين عاما بنـاء على طلب أحد الطرفين ، وكذلك تبيح الدخول فى مثل هذه المفاوضات بعد مضى عشر سنوات برضاء كلا الفريقين . وبغض النظر عما أشرت اليه من أن هذه المعاهدة تعد وسيلة موقوتة ، فان النص الأخير يعتبر بطبيعة الحال من نافلة القول ، ذلك أن للتعاقدين فى أية معاهدة دولية الحرية دائما فى تعديلها

فليس للبريطانيين إذن أن يدعوا فضل قبول المفاوضات لتعديل المعاهدة قبيل انتهاء فترة السنوات العشر . فلقد فعلوا ذلك، على حد تعبير المستر بيفن، "لأنهم شاطروا المصريين اقتناعهم بأن مصالح كل من البلدين تقتضى عقد معاهدة جديدة" .

وأمامنا حقيقة واقعة هى أن الفريقين قبلا الدخول فى مفاوضات لتعديل المعاهدة، وحقيقة أخرى هى أن تلك المفاوضات لم تؤت ثمارها . ولقد توقعت المادة ١٦ هذه الحالة بذاتها فنصت على أنه إذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة المعدلة فإن الخلاف يحال إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة المعمول به فى وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها المتعاقدان .

ولقد كان فى ذلك ضمان هام تحتمى به مصر، ولكن هذا الضمان مضى وذهب . لم يعد لمجلس العصبة وجود، وقضى دون أن يعقب خلفا وانتهى العمل بعهد العصبة ومن ثم فليست هناك هيئة مختصة قائمة فى الوقت الحاضر من شأنها أن تنظر فى مثل هـذا الخلاف، اللهم إلا إذا شاء البريطانيون أن يتفضلوا بهذا الاختصاص على هيئة جديدة . ونستطيع أن نقول بعبارة أخرى إن الجزء الجوهرى من هـذه المعاهدة قد استنفد أغراضه .

وأرى لزاما على وأنا اتحدث عن المادة ١٦ أن أذكر الجزء الباقى منها . ومما أثار دهشتى أن ممثل المملكة المتحدة لم يشر إليه بل هو قد جنح الى اخفائه عن أنظاركم وهو "ومن المتفق عليه أن أى تعديل يطرأ على هذه المعاهدة يجب أن ينص على استمرار التحالف بين الطرفين الساميين المتعاقدين طبقا للمواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧" وبمعنى آخر أنه "ما دامت العلاقات بين الطرفين تستند الى معاهدة فان التحالف بينهما يكون دائما" وأنا أعلم أن المحالفات الدائمة كانت شائعة بعض الشيوع فى القرن الثامن عشر ولكنها فشلت جميعا .

وقد نجد بعض الأمثلة على ذلك فى القرن التاسع عشر . ومع هذا فإنى لا أعرف أية محاولة أخرى فى القرن العشرين ترمى إلى عقد تحالف دائم . واليوم يحول الميثاق دون عقد تحالف من هـذا القبيل . أما معاهدات التحالف الأخيرة التى أشار اليها السير الكسندر كادوجان فقد عقدت لمدة محدودة من السنين ولا تستطيع مصر الموافقة على إجراء أى تعـديل فى معاهدة سنة ١٩٣٦ يؤكد هذا التحالف الدائم إلا إذا خرجت على نصوص الميثاق ، وقد استنفدت معاهدة سنة ١٩٣٦ من هذه الناحية الهامة الغرض من عقدها وحل محلها الميثاق .

لقد استنفدت المعاهدة أغراضها :

وحسبي ما قلت عن عامل الزمن فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، والآن أرجو أن تسمحو لى باستعراض جوانب المعاهدة الأخرى التى حدت بحكومتى لى الاعتقاد بأنها استنفـدت أغراضها . وسأتناول تناولا سريعا شروط المعاهدة التى نفذت بحذافيرها ولم يعد ثمة مايدعو أحد الفريقين إلى المضى فى تنفيذها . مثال ذلك المـادة الثالثة الخاصة بالعضوية فى عصبة الأمم وكذلك المـادتان ١٢ و ١٣ الخاصتان بحماية الأجانب والغاء الامتيازات .

بريطانيا تحتفظ بأوضاع غير مشروعة :

ويظهر أن البريطانيين يذهبون إلى أنه كان من الواجب على مصر أن تنظر إلى المـادة الثالثة عشرة نظرة الحامد الشاكر . والحق أنه لولا مركز البريطانيين فى مصر لألغى نظام الامتيازات الراهنة فيها قبل انعقاد مؤتمر مونترو فى سنة ١٩٣٧ بزمن طويل . وقد احتفظ تصريح سنة ١٩٢٢ الذى صـدر من جانب واحد لبريطانيا بحق الإشراف على مصالح الأجانب . وأشار السير ألكسندر كادوجان إلى هذا التصريح فعدّه حقا يحتفظ به لهم وكأنمـا حسب أن كلمة بريطانيا تخلق وحدها القانون الدولى ، وهكذا احتفظت بريطانيا لنفسها بهذا الحق .

وكانت مصر مغلولة اليدين فى ذلك الوقت فى حين قضى على مبدأ الاحتفاظ بامتيازات لأشخاص فى دولة من الدول باعتبار أن هذا المبدأ من مخلفات العصور الغابرة .

ولا يسعنى إلا أن أعرب عن أسفى بدلا من الاعتراف بالجميل لأن تحررنا من هذا العبء جاء متأخرا كثيرا .

البريطانيون ألفوا تسوية منازعاتهم بالسلاح :

ومن أهم مواد معاهدة سنة ١٩٣٦ المادة الخامسة عشر ، وهى تتعلق بتسوية الخلافات الخاصة بتطبيق أحكام المعاهدة أوتفسيرها . وأستطيع أن أفهم لماذا لم يشر السير الكسندر كادوجان إلى هذه المادة ، مع أنه أشار فيما أظن إلى جميع مواد المعاهدة تقريبا . لقد كان من الطبيعى أن يعلق البريطانيون أهمية ضئيلة على هذه المادة لأنهم ألفوا مدة طويلة تسوية منازعاتهم بتسيير جنودهم المدججين بالسلاح فى شوارع القاهرة . بيد أن لهذه المادة أهمية كبرى بالنسبة لمصر لأنها كانت بمثابة صمام الأمان .

الاحتكام فى معاهدة سنة ١٩٣٦ :

هذه المادة الخامسة عشر تنص على أن "أى خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بصدد تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم" .

أما وقد زال الآن كل أثر لعهد عصبة الأمم فلم يعد أمامنا أى إجراء يحتم علينا معالجة الخلافات التى تنشأ حول المعاهدة . وبعبارة أخرى فإن هذه المادة الأساسية التى تشمل كافة أحكام المعاهدة قد استنفدت الغرض منها .

احتلال منطقة القنال :

وأنتقل الآن إلى المادة الثامنة وشروطها الخاصة بمرابطة القوات البريطانية فى أراضى مصر بالقرب من قناة السويس "إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة". ثم تضيف المادة إلى ذلك قولها " ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، وعلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان" .

وما دام مجلس عصبة الأمم لا وجود له الآن ، فليس أمام مصر جهة أخرى تلجأ إليها للفصل فى هذه المسألة الحيوية بعد انقضاء العشرين سنة إذا لم توافق بريطانيا على عرض الأمر على أية هيئة أخرى . وإذن لم يعد ثمة مبرر للتمسك بالمدة التى تظل القوات البريطانية مرابطة خلالها فى مصر .

الظروف الطارئة فى سنة ١٩٣٦ :

وقد وردت فى ملحق المادة الثامنة من المعاهدة نصوص مفصلة عن المساعدة التى يمكن أن تبذلها مصر لبريطانيا . إذا تمعنا فى هذه النصوص تبين أن المقصود منها بصفة عامة "الطوارئ" التى كانت تتراءى فى الأفق فى سنة ١٩٣٦ ويخشى نتائجها ، وقد نكب العالم فعلا بتلك الحوادث الجسام فى سنة ١٩٣٩

مصر تخلص فى الوفاء بدون معاهدة :

ولقد ظلت مصر مخلصة فى الوفاء بالتزاماتها ولم تكن لتحيد عن موقفها هذا حتى ولو لم تكن ثمة معاهدة . فقد حرصت فعلا على أن تتعاون مع الولايات المتحدة ومع غيرها من دول الحلفاء تعاونها مع بريطانيا نفسها .

سبب انتصار الحلفاء :

لقد نسب ممثل المملكة المتحدة الفضل فى انتصار الحلفاء فى الشرق الأوسط إلى معاهدة التحالف و إلى الاحتلال العسكرى ، وأغفل الحقيقة التالية وهى أن العامل الأول فى هذا الانتصار هو ما بدا من ولاء المصريين لقضية الدول الديموقراطية وليس من شك فى أن هذا الولاء — لا معاهدة سنة ١٩٣٦ — كان العامل الأكبر فى انتصار الحلفاء فى الشرق الأوسط.

ولقد أبرز المستر آتلى رئيس الوزارة البريطانية هذه النقطة إبرازا بارعا فى خطبته التى ألقاها بمجلس العموم فى يوم ٧ مايو سنة ١٩٤٦ حين قال "إن قوة أى تحالف لا تقوم على الدفاع عن نصوص بعض الوثائق المكتوبة ، بل تقوم على الشعور بالصداقة الحقيقية التى يستطيع أن يكسبها الإنسان عند الشعوب" .

مصر تساعد الحلفاء :

ترى ، هل أنا فى حاجة إلى تذكير مندوب المملكة المتحدة بالتصريحات التى صدرت عن بعض ساسة بريطانيا المسئولين ، تلك التصريحات التى اعترفوا فيها بما بذلته مصر من تأييد لا يقدر للقضية المشتركة .

لقد جاء فى خطاب المستر الكسندر مندوب المملكة المتحدة فى مؤتمر باريس الذى عقد فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ ما يلى : "إننى أود أن أذكر فيما يتصل بهذه المسألة ، أننا أغفلنا من وقت إلى آخر الحقيقة التالية

وهى أن مصر قد وقفت فى صفوف الحلفاء وحاربت إيطاليا ، وأن الأراضى المصرية التى تتاخم مستعمرات إيطاليا قد اجتيحت ابتداء من يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وتوغل العدو فيها مسافة بعيدة فى أوائل سنى الحرب ، وأن مصر بذلت للحلفاء شيئا كثيرا من المجهود الحربى باستخدام جنودها وقواتها الجوية و بالانتفاع بأراضيها قواعد عظيمة الأهمية لأعمال الحلفاء الحربية" .

والواقع أن مصر قد عمدت ، منذ نشوب الحرب ، إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية بدول المحور ، وإذا كانت لم تعلن الحرب رسميا على هذه الدول الا فى مستهل سنة ١٩٤٥ ، فإنما يرد ذلك إلى نفس السبب الذى أعلنه المستر تشرشل فى خطبته التى القاها بمجلس العموم فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، إذ قال " لم يحدث قط أن شددنا على الحكومة المصرية فى دخول الحرب ، وفى الحق أن النصيحة التى أسديناها إليها فى أكثر من مناسبة كانت على العكس من ذلك . وقد كنا راضين كل الرضى عن موقف مصر كدولة مشتركة فى الحرب . "

معاهدة سنة ١٩٣٦ رتبت الاحتلال :

وأن ماورد فى نص المادة الأولى من " إن احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والأمبراطور قد انتهى " ليس إلا تمويها ينطبق أيضا على ماورد فى المادة الثامنة التى تنص على أنه "لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية"، إذ أن ملحق هذه المعاهدة ينص على استمرار الاحتلال العسكرى فى بقعة واسعة و ينطوى على أهداف بعيدة المدى . فالقوات البريطانية المسلحة ترابط فى منطقة من الأراضى المصرية تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وربع المليون . ولا يزال البريطانيون منذ تم الجلاء عن القاهرة والاسكندرية يحتلون

منطقة واسعة ، وعلى مسيرة ستين ميلا فقط من عاصمتنا ، وهم دائبون على القيام فعلا بمناورات عسكرية فى منطقة واسعة على الضفتين الشرقية والغربية من القنال ، وهم يدعون لأنفسهم الحق فى الطيران فوق البلاد جميعا ، كما يدعون لأنفسهم امتيازات واعفاءات كثيرة .

الاحتلال سبيل التدخل :

ووجود هذه القوات يمكّن البريطانيين من الضغط على الحكومة المصرية بصورة لا تتفق مع مركز مصر بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة .

وقد لجأ البريطانيون فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٤ إلى الحد من السلطة التشريعية التى يمثلها البرلمان المصرى ، بل تسبب البريطانيون فى أعوام ١٩٤٠ و ١٩٤٢ ثم فى ١٩٤٥ فى إسقاط الحكومات المصرية .

التستر وراء حماية القنال :

والآن ما هو الغرض الحقيقى من هذا الاحتلال ؟ تقول المعاهدة إنه حماية القنال ، غير أن الالتزامات الأخرى من مثل إنشاء طرق السيارات ، ومد السكك الحديدية تكشف عن حقيقة الغرض من المعاهدة وهو تمكين البريطانيين من تحريك قواتهم على نحو يستطيعون معه السيطرة على مصر برا وجوا ، فهل يجوز بعد ذلك مقارنة هذه المعاهدة بمعاهدات المساعدة المتبادلة كما حاول ذلك ممثل المملكة المتحدة ؟

تعارض المعاهدة مع الميثاق :

إن هذه الأحكام من معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض تعارضا واضحا مع الميثاق ، لأنه يتعلق بالمفاوضة فى شأن الأمن الجماعى ، وهو عقبة فى سبيل مصر تحول دون اضطلاعها بما عليها من التزامات يفرضها الميثاق بشأن التعاون فى القضاء على العدوان أيما كان مصدره . ولقد

أشرت من قبل إلى القرار الذى اتخذته الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ خاصا بسحب القوات المرابطة فى أراض تابعة للدول الأعضاء بدون موافقتها على ذلك فى معاهدات واتفاقات حرة تطابق الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية .

مفاوضات تبدأ بإنذار :

وقد سبق لى أن أوضحت أن مصر لم توقع معاهدة سنة ١٩٣٦ برضاها إذ لم تكن خاضعة للاحتلال العسكرى فحسب ، بل قد أبلغت بصريح العبارة أن امتناعها عن قبول الشروط البريطانية سيكون معناه إعادة الحماية أو ما هو شر منها وقد خضعت مصر لهذا الضغط فى جو مكفهر ينذر بالخطر ، إذ أرادت أن تتخلص من تحفظات سنة ١٩٢٢ البريطانية وأن يتحقق لها ما كانت تصبو اليه من استقرار ، كما أرادت أن تتجنب نتائج المفاوضات السابقة التى باءت بالفشل ، والتى كان البريطانيون يعمدون عقب كل منها إلى إحداث أزمة سياسية داخلية فى مصر .

كيف قبلنا معاهدة سنة ١٩٣٦ :

لقد وافقت مصر على معاهدة سنة ١٩٣٦ باعتبارها خطوة من خطوات تحريرها . وقد أكدنا فى ذلك الوقت أن تلك المعاهدة تتعارض مع استقلال البلاد .

ولقد أشار السير ألكسندر كادوجان إلى الكيفية التى قوبلت بها تلك المعاهدة فى البرلمان المصرى ، واقتبس فى هذا الصدد فقرة من بيان ألقاه محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين إذ ذاك — فاسمحوا لى الآن أن أكمل تلك الفقرة — قال زعيم حزب الأحرار : "إن الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر ، ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا

ما فى المعاهـــدة من مزايا ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر فى الواقع وألا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، وتمنعنا من أن نركز جهودنا فى تحقيق آمالنا وأمانينا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى" .

ثم ماذا قال أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النوّاب عن هذه المعاهدة ؟ لقد تكلم فى مجلس النواب فى ذلك الوقت فقـال : "إننا مضطرون إلى قبول هذه الشروط نظرا إلى الظروف القاهرة التى تحيط بنا ، والتى لا مفر منها" . كما صرح الدكتور هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ الحالى فى مجلس الشيوخ بقوله : "إن كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هـذا التغيير لعل فى الحركة بركة ، إذاً فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر" .

أما الحقيقة الواقعـة وهى أن مصر أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ تحت ضغط الظروف القائمة فى ذلك الحين فقد أيدها الأعضاء البارزون فى مجلس العموم البريطانى فى العام المـاضى ، وإنى لأورد هنا ما ذكره المسترلندساى الذى كان عضوا فى الحكومة البريطانية وقت توقيع المعاهدة بمجلس العموم البريطانى فى شهر مايو من العام المـاضى إذ قال : "الحقيقة أن هذه المعاهدة وإن كانت قد جرت مفاوضاتها فى جو يشوبه الإكراه وأنها عقدت قطعا والكل يعلم بأن هناك حربا على الأبواب ولم يقصد بهـا إطلاقا أن تكون بمثابة الكلمة الأخيرة فى هذا الموضوع" .

العلاقات قائمة الآن على أساس الاحتلال :

وإنى لأكرر ياسيدى الرئيس ، أن مصر لم توقع معاهدة سـنة ١٩٣٦ بكامل حريتها ، لقد سبق أن بينت أن هذه المعاهدة لا تتفق وميثاق هيئة الأمم ، لأنها لا تعتبر اتفاقا بين فريقين متساويين ، ولا تحقق المساواة فى السيادة ، بل تقوم على أساس عدم المساواة فيهـا . ولقد ذكر المستر

أرنست بيفن هذه الحقيقة فى خطابه فى مجلس العموم فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ اذا قال : "إنه وجه جهوده فى أثناء المفاوضات الأخيرة نحو وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس يختلف عما كان عليه فى الماضى ، بحيث تكون العلاقات بين الدولتين على أساس المساواة لا على أساس الاحتلال".

تحالف غير شريف :

لقد بينت أيضا أن التحالف الأبدى الذى نصت عليه هذه المعاهدة وهو تحالف مصطنع خلا من التوازن ومن الدواعى الكريمة المشرفة ، لا يتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على أن هذه المعاهدة تتعارض كما بينت من قبل مع اتفاقية قناة السويس التى عقدت فى سنة ١٨٨٨

ولقد حاول ممثل المملكة المتحدة أن يظهر أن القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قد وافق من حيث المبدأ على مرابطة قوات دولة عضوة فى هيئة الأمم المتحدة فى بلاد دولة أخرى من أعضاء هذه الهيئة إذا كانت بين الدولتين معاهدة تنص على ذلك .

على أن الواقع عكس هذا تماما لأن المبدأ الذى أقرته الجمعية العامة يحرم مثل هذه المرابطة ولكنه استثنى من هذه القاعدة العامة حالة واحدة هى إجازة هذه المرابطة إذا نص عليها فى معاهدة تحقق ثلاث شروط . ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تحقق شرطا واحدا منها . فالجنود البريطانيون لا يرابطون فى الأراضى المصرية بناء على رضى أعربت عنه مصر بحريتها ، وبصورة علنية فى معاهدات أو اتفاقات تتمشى مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية .

وفاق سنة ١٨٩٩ :

بقى على الآن أن أكمل تحليل نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يتصل بالمادة (١١) التى تعالج مسألة السودان . إن مجلس الأمن ليعلم حق العلم أن لاتفاقات سنة ١٨٩٩ طابعا غير رسمى (وهى خاصة بمستقبل الادارة

فى السودان) ويدرك المجلس أيضا أن هذه الاتفاقات تقوم على أساس دعوى بريطانيا بأن يكون لها نصيب من إدارة السودان بحق الفتح .

لقد ذكر السير الكسندر كادوجان أن السودان كان قد أفلت من يد مصر مدة من الزمن قبل هذه الاتفاقات نتيجة لنجاح الثورة التى نشبت فيه على أنه يبدو أن السير كادوجان نسى أن البريطانيين أنفسهم هم الذين منعوا مصر من قمع هذه الثورة وهى فى مهدها ، وأنهم هم الذين أرغموا مصر على إخراج جيشها من السودان فى الوقت الذى كان الأمل ما زال قائما فى إمكان إعادة النظام إلى نصابه فى ربوع السودان .

ان مصر لم تتخل فى أى وقت عن وحدتها مع السودان ، فباسم مصر وجه كتشنر نداءه للسودانيين ، وباسمها أرغمت الحملة الفرنسية على النكوص على أعقابها فى فاشودة ولم تمس اتفاقيتا سنة ١٨٩٩ سيادة مصر ، ولقد حاول البريطانيون أن يبرهنوا على أنهم يشتركون فى تلك السيادة . ولكن السودان ظل كما كان دائما ، متحدا مع مصر .

بريطانيا هى التى تحكم السودان :

تشير المادة ١٧ من معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استمرار النظام الإدارى فى السودان مؤقتا ، وقد تحدث السير الكسندر كادوجان عن " حكومة السودان " والواقع أن السودان محكوم منذ زمن طويل ، ولكن لندن هى التى تتولى الحكم فيه الآن . والإدارة التى تتولى حكم السودان هى إدارة أوتقراطية عسكرية بمعنى الكلمة . وهذا هو نوع الحكم الذى يريد البريطانيون الاستمرار فيه طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦

مساوئ بريطانيا فى إدارة السودان :

يقول ممثل المملكة المتحدة المحترم إن بريطانيا فخورة بما فعلته فى السودان . فهل هى فخورة بحالة التقهقر التى بقى فيها السودانيون ؟ وهل تجرؤ على أن تدافع عن مسلكها فى حرمان السودانيين من التعليم العام؟ وأنها وقفت

التعليم العالى على إعدادمن ستوكل إليهم الوظائف التافهة الصغيرة ؟ الواقع أن أمر التعليم فى السودان ما يزال مهملا بعدخمسين عاما من قيام الإدارة البريطانية فيه ، وهو إهمال يفوق ما منّى به التعليم فى مصر من إهمال بعد عشرين سنة من الاحتلال .

لقد تحدث السير الكسندر كادوجان طويلا عن منح السودانيين حق اختيار مصيرهم وتقريره ، وهو أمر لا يعنى الجد فى تفكير البريطانيين ، لأنه لا يكون إلا عند ما يكون السودانيون أهلا للحكم الذاتى ، وهذا معناه فى لغة الاستعمار ، فى المستقبل النائى البعيد ، بل يعترف البريطانيون بأنه لا بد من مضى وقت طويل قبل أن يصل السودانيون الى هذه الدرجة من النضج السياسى .

وكثيرا ما أشار البريطانيون الى ضرورة الوقوف على رأى السودانيين بالطرق الدستورية ، ولا ريب أنه من بواعث السخرية حقا أن تتحدث عن الطرق الدستورية فى بلد لم يعرف الانتخاب على أى وجه طيلة ثمانية وأربعين عاما ، هى مدة الادارة البريطانيـة . إذ أن معنى ذلك من غير شك الوقوف على رأى السودانيين فى ظل الاحتلال البريطانى على صورة توصى بها لندن .

بريطانيا دخيلة علينا :

وأستطيع ياسيدى الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة فى شأن هذه المسألة . إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ، ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية ، فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم وان ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل ان الأمر سيعالجه المصريون والسـودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية .

وحدة وادى النيل :

وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السـواء من الأسباب ما يسوغ التقدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاءهم المتبادل . ولقد سبق أن بسطت لكم الأسباب التى تجعل من الضرورى احترام وحدة وادى النيل . كما بينت لكم أن لا حياة لمصر بغير السودان ، وأن لا حياة للسودان بغير مصر ، وليست الحياة التى يهبها النيل هى وحدها التى تفرض اخوتنا ، فهناك التقاليد التى ترجع إلى مئات السنين ، وهناك اللغة المشتركة والثقافة المشتركة . هـذه جميعا تقوى ما بيننا من أواصر يأبى المصريون والسودانيون فصمها .

وقد صنعت هذه التقاليد وحدة وادى النيل الذى يعيش أهل الوادى جميعا على جوده وخيراته . وهـذه الوحدة هى التى يسعى البريطانيون إلى فصمها ، واستمرار إدارتهم فى السودان من شأنه العمل على ذلك .

ان السير الكسندر كادوجان يؤكد لكم أن حكومة المملكة المتحدة لم تنهج سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر، ولكن يخيل الى أنه لا يسعه أن ينكر أن هـذا الهدف هو ما يعمل الموظفون البريطانيون على تحقيقه فى السودان . بل انهم ليذهبون فيما يبدو ، إلى حد العمل على تقسيم السودان ذاته .

* * *

ياسيدى الرئيس

أظن أنه لا بد أن يكون قـد وضح الآن لماذا تعتبر الحكومة المصرية معاهدة سـنة ١٩٣٦ قد أستنفدت أغراضها ، ولمـاذا التجأنا الى مجلس الأمن نلتمس منه المساعدة بعـد أن أخفقت المفاوضات لتعديل تلك المعاهدة .

المفاوضات فى نظر بريطانيا :

ولقـد أشار ممثل المملكة المتحدة فى شيء من التفصيل إلى المفاوضات الأخيرة التى دارت بين بلدينا ، قائلا إن موافقة بريطانيا على إجرائها كانت " تفضلا من جانبها وكياسة " .

ولكن وزير خارجية بريطانيا لم يكن يرى هذا الرأى عندما قال فى مجلس العموم يوم ٢٧ يناير من هذا العام " من الواضح أن مصالح البلدين تقتضى إبرام معاهدة جديدة " .

لقـد قال ممثل المملكة المتحدة ان فشل المفاوضات الأخيرة يرجـع إلى الاختلاف على مسألة واحدة فقط . فأراد بكلامه هذا أن يقول إن خلافا ضيقا نشأ حول صيغة إحدى الوثائق التى وقعها كل من صدقى باشا والمستر بيفن بالحرف الأول من اسميهما فى لندن فى شهر اكتوبر المـاضى .

لذلك أرى لزاما علىّ ، والحـالة هذه ، أن أوضح لمجلس الأمن أن المفاوضات الأخيرة انطوت على طائفة من المسائل . فمنـذ البداية أصر وفد مصر على الاعتراف بوحدة وادى النيل شرطا أساسيا لأى اتفاق . ولقد أوضحنا فى المذكرات التى قدمناها لممثـلى بريطانيا أن مصر تطالب الاعتراف بوحدة وادى النيل ، لا على أن هـذه الوحدة معنى أجوف بل على أنها القاعدة الوحيدة التى يمكن أن يقوم عليها مستقبل السودان بصورة ترضى رغبـات المصريين والسودانيين المشتركة . وقد ظل المفاوضون البريطانـيون شهورا طويلة يتحاشون النظر فى هذا الطلب الأساسى .

فشل المفاوضات نتيجة للمطامع الاستعمارية :

وكان من جراء إصرار مصر الشديد على هذه النقطة أن غادر ممثلو بريطانيا القاهرة فى شهر سبتمبر من العام المـاضى فقطعوا بذلك المفاوضات فعلا وقد أراد صدقى باشا إنقاذ الموقف فسافر إلى لندن حيث قابل المســتر

بيفن ، وفى هذا قال المستر آتلى رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بشأن تبادل وجهات النظر فى لندن "كانت محادثات شخصية لا مفاوضات ، وقد أجريت بعد تفاهم الجانبين على عدم ارتباط حكومتيهما بشيء وأنها محادثات سرية" ، ولقد حاول الوزيران ما استطاعا ، إيجاد تسوية للنزاع من جميع وجوهه ؛ ومعنى ذلك أن الوثائق التى وقعاها بالأحرف الأولى شملت عدة مسائل وحلول ؛ بيد أن عدم الاتفاق على أمر ما من الأمور الرئيسية معناه فشل المقترحات بأكملها وقد اعترف المستر بيفن فى إحدى الوثائق بمطاب مصر الأول الخاص بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، ولكن ما كاد هذا الأمر يذاع حتى فسرت تلك الوثيقة تفسيرات مختلفة ، فقال البريطانيون إن اعترافهم مقصور على السيادة الرمزية بالرغم من أن سيادة مصر الفعلية على السودان لم تبحث خلال المفاوضات .

وانما ابرز مستر بيفن الخلاف إذ اقترح فى ٦ ديسمبر أن يبعث إليه صدقى باشا خطابا تفسيريا يلحق بالمعاهدة وقد أرفقت صورة من نص هذا الكتاب بالاقتراح .

غرض الانجليز من المفاوضات :

ولم يقتصر هذا النص على مسألة واحدة بل شمل عدة مسائل لم يثر بعضها فى مناقشات سابقة . وقد طلب إلى صدقى باشا فيما طلب منه أن يقرر أن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان ، وهو المشروع الذى وقعه هو والمستر بيفن ، بالاحرف الأولى من اسميهما يعد بمثابة توكيد للحالة القائمة فى السودان . وأنه لايمس بحال من الأحوال حق المملكة المتحدة فى تأمين الدفاع عن السودان .

أما الذى طُلب إلى صدقى باشا أن يقرره فى هذا الشأن فهو أن مشروع هذا البروتوكول لا ينص على الاعتراف بوحدة مصر والسودان بل ينص على فصم عرى هذه الوحدة فى النهاية .

انفصال شطرى الوادى سياسة انجليزية مقررة :

وقد حدث فى الوقت نفسه أن أدلى حاكم السودان العام بموافقة من رئيس الوزارة البريطانية ، بتصريح فى الخرطوم يوم ٨ ديسمبر فحواه أن مشروع هذا البروتوكول ينطوى على إمكان فصم العرى بين شق الوادى . ودأب الموظفون البريطانيون فى السودان على تشجيع فصل السودان عن مصر وإعداد العدة لاقتطاع السودان من مصر فعلا .

وقد رفض صدقى باشا بطبيعة الحال أن يوقع مشروع الخطاب الذى قدمه إليه مستر بيفن ، بل بعث إليه بدلا من ذلك بمفكرة بين فيها الصورة الواضحة التى خرج بها من مشروع البروتوكول وأشار إلى ان التفسير البريطانى له قد نأى به عن أصل مدلوله وتجاوز المحادثات التى أدت إلى وضعه .

الوحدة تحت التاج هدف مصر :

وقد كانت هذه الحوادث سببا فى القضاء على ثقة المصريين بحسن نية الحكومة البريطانية فيما أعلنته من استعدادها للاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . بل لقد أكدت هذه الحوادث مرة أخرى استحالة الوصول إلى أية تسوية يمكن أن تحقق مطالب مصر الجوهرية .

لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن :

فلم يبق أمام مصر بعد ذلك إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن وهكذا أصبح هذا النزاع الآن معروضا عليه مجردا من التأويلات التى بدت فى مقترحات صدقى — بيفن .

أما المفاوضات التى وقفنا عليها سنة كاملة فلم تخفف من حدة هذا النزاع الذى ينطوى كما كان ينطوى دائما ، على مسألة جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا غير مقيد بشرط عن كل جزء من الأراضى المصرية وانهاء الادارة البريطانية الانفصالية بالسودان .

الوضع السياسى للمعاهدة :

والآن وقد فرغت من تحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ والمفاوضات التى دارت لتعديلها ، أريد أن أعرض عليكم باختصار الوضع السياسى للمعاهدة كى تقيموا له وزنا حينما تبحثون فى مطالبنا .

قيود الاستقلال فى سنة ١٩٢٢ توحى بمعاهدة سنة ١٩٣٦ :

لقد أشار ممثل بريطانيا إلى هذا الوضع إشارة عابرة عند ما تحدث عن تصفية التحفظات الواردة فى تصريح سنة ١٩٢٢ البريطانى . والواقع أن هذه التصفية كانت الغرض من عقد المعاهدة ، فماذا كانت تلك التحفظات ؟

لقد وردت تلك التحفظات فى تصريح بريطانى من جانب واحد صدر قبل الغاء ولاية تركيا على مصر . وكان ذلك التصريح فى ذاته تصفية للحماية التى أعلنتها بريطانيا فى سنة ١٩١٤ دون أن تستشير مصر . وكانت تلك الحماية بدورها تصفية للاحتلال العسكرى الذى بدأ فى سنة ١٨٨٢ . فجميع الوسائل كانت ترجع كلها والحالة هذه الى استخدام القوة غير المشروعة التى ليس لها ما يبررها ، وهى القوة التى وطدت بها بريطانيا أقدامها فى مصر . وهكذا كانت كل خطوة مشوبة بتلك الروح الخبيثة القديمة وكانت كلها سلسلة عجيبة من الحوادث وقد طرقت كل حلقة من تلك السلسلة بالقوة والضغط .

تحالف غير طبيعى :

والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه ؟ إن البريطانيين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعى لكى يطيلوا الاحتلال العسكرى البغيض . انهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية فى صرح العلاقات الدولية .

يجب وضع حد لأسطورة الاستعمار :

ويجب أن يكون واضحا للجميع أن أسطورة الاستعمار لا بد من وضع حدّ لها وأنه لا يمكن أن يسمح لها بعد اليوم بأن تعرقل العلاقات بين مصر وبريطانيا وتثير المنازعات والأحقاد . ان وضع نظام جديد ليس فى صالحنا فحسب، بل فى صالح بريطانيا كذلك . لقد أقمت الحجة على أن مصر والسودان يستطيعان الارتباط بعلاقات ودية للغاية مع البلدان الأخرى ومنها بريطانيا، وأنهما سيحققان السلم على طول النيل، ويعاونان هيئة الأمم المتحدة عن تعزيز السلم وصيانته فى الشرق الأوسط، وعلى حفظ السلم والأمن الدولى .

واجب المجلس نحو الأمن الدولى :

وسواء أكانت هناك معاهدة ، أم لم تكن هناك معاهدة فإن واجب مجلس الأمن يقتضيه أن يعالج كل ما من شأنه تهديد السلام ، وأن يتخذ التدابير الإجماعية الفعالة لمنع عوامل التهديد للسلم وإزالتها ، وأن يأخذ علما بكل نزاع قد يؤدى استمرار قيامه إلى تعرض الأمن والسلم الدولى للخطر .

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلص من مسئوليته الأولى فى المحافظة على السلم والأمن الدولى بسبب الموقف القانونى للفريقين المتنازعين . والحكومة المصرية حينما لجأت إلى مجلس الأمن أيدت موقفها بحقائق سياسية لا يمكن مناقضتها .

لماذا لجأنا لمجلس الأمن ؟

وأولى هذه الحقائق أن النزاع قائم ملموس . والحقيقة الثانية أن الحكومة المصرية بذلت جهودا صادقة مخلصة لتسوية النزاع بطريق المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة فباءت جميعها بالفشل. والحقيقة الثالثة أن استمرار

هذا النزاع قد يعرض الأمن والسلم للخطر لا فى وادى النيل فحسب ، بل وفى جميع أنحاء الشرق الأوسط . والحقيقة الرابعة، أن شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية للعلاقات الودّية المسالمة لا يمكن أن توجد فى هـذا الجزء من العالم إلا بجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية وبإنهاء الإدارة البريطانية الانفصالية فى السودان .

لم نلجأ الى استعمال القوة :

هذه هى الحقائق التى حدت بالحكومة المصرية إلى الالتجاء إلى مساعدة مجلس الأمن ، ولقد عمد مندوب المملكة المتحدة إلى التلويح بأن أى خطر يهدد السلم والأمن فى هـذا النزاع يجب أن يعزى الى الحكومة المصرية وحدها ، وردا على ذلك أقول إنه لو كانت حكومتى قد لجأت إلى القوة أو هددت باستخدام القوة لأدى ذلك من غير شك إلى تدخل مجلس الأمن ، ولكن حكومتى لم تتخذ مثل هذه التدابير ، بل إننا سلكنا الطريق السوى متمسكين بالتزاماتنا طبقا لميثاق الهيئة ، وإنى لأ كرر أننا لم نجىء الآن هنا لنسمعكم صلصلة السيوف . ومن العجيب حقا أن يكون فى مسلكنا الذى ينطوى على الغاية من الحكمة والتعقل ، وفى تمسكنا بمبـادئ ميثاق الهيئة ما يحمل البريطانيين على مطالبتكم برفض شكوانا دون أى اعتبار لمـا تنطوى عليه من الحق والعدالة .

لا أستطيع أن أتصور أن مجلس الأمن سيقضى بأن الحكومة التى تلتزم حدود القانون لا يحق لها أن تعرض قضيتها لا لشىء إلا لأنها تلتزم تلك الحدود .

الاحتلال يثير مشاعر المصريين :

وليسمح لى ، سيدى الرئيس ، أن أبسط السبب الذى من أجله ربما يؤدى استمرار هذا النزاع إلى تهديد السلم والأمن الدولى ، رغم ما تنطوى عليه أعمال الحكومة المصرية من مقاصد سامية .

لقد ظل الملايين من سكان وادى النيل خلال خمسة وستين عاما يضمرون السخط بسبب مرابطة القوات البريطانية فى الأراضى المصرية ، وكانت آمالهم فى تسوية هـذا النزاع تبوء بالخيبة المرة تلو المرة ، حتى صارت توكيدات الغزاة المتكررة بأنهم سيجلون عن البـلاد مدعاة إلى السخرية والتهكم .

ضيوف طفيليون :

وكثيرا ما وقعت حوادث خطيرة بين مواطنينا و بين أولئك الضيوف الطفيليين الذين لم يدعهم أحد ، والذين راحوا يتصرفون كما لو كانوا أصحاب البلاد .

الانفجار :

وهذا السخط المتملك لنفوس الجماهير لا يمكن تداركه فحسب ، بل هو شيء لامحيص عنه ولاسبيل إلى إخماده حتى لقد أوشك أن ينفجر ، وطالمـا أدى إلى أعمال العنف بل أفضى فى الشهور الأخيرة إلى إراقة الدماء وإزهاق أرواح كثيرة .

فإذا كانت الحكومة المصرية قد استطاعت أن تصد هذا الطوفان ، وأن تحول دون هبوب العاصفة ، فذلك لأننا مضينا بقضيتنا نلتمس العون من مجلس الأمن الذى يعلق المصريون آمالهم اليوم عليه .

وأود يا سيدى الرئيس أن أكرر أنه ما دام الاحتلال باقيا فلن يكون فى الطوق تهدئة سخط الشعب ، ولا هناك سبيل إلى إخمـاده إذا اشتعل وأن زمام الأمر ليفلت بسهولة فى مثل هذه الأحوال ، وحينئذ فلن تغنى النيات السلمية لحكومتى شيئا .

نعم لاشك أنه من واجب حكومتى أن تقدر مثل هذه الاحتمالات وتبادر إلى دفعها ، ولكن لاشك أيضا فى أن وظيفة مجلس الامن ، بعد أن أخفقت المفاوضات المباشرة ، هى إنهاء الاحتلال البريطانى والتدخل الذى يثير حفيظة الشعب وسخطه .

ولا ريب فى أنكم ستكونون عونا لنا على استئصال هذا السرطان الذى ينتاب السلام فى وادى النيل .

فى وسع بريطانيا أن تسحب قواتها غدا :

إنى أعتقد أنى أوضحت لكم أنه ما دام الاحتلال قائما بأى شكل من الأشكال ، فإنه سيظل يسمم علاقاتنا مع البريطانيين ، فهو لا يعرقل التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى وادى النيل فقط ، ولا يهيئ الجو لأعمال العنف فحسب ، بل يخلق كذلك تهديدا يضيف عقبة أخرى إلى العقبات التى تحول دون صيانة السلم والأمن فى الشرق الأوسط المضطرب ، ومرد هذا التهديد إلى المسلك الذى سلكته الحكومة البريطانية والذى تعلنه الآن ، وتنوى أن تمضى فيه ، إن علاج هذا الموقف فى أيدى البريطانيين ، وهم ليسوا فى حاجة إلى أى ترخيص منصوص عليه فى معاهدتهم مع مصر بشأن سحب قواتهم من الأراضى المصرية ، لأن فى وسعهم أن يسحبوا قواتهم غدا .

.. ولكنها لا ترضى :

ومع ذلك يبدو أن حكومة المملكة المتحدة لا تريد أن تفعل شيئا فى هذا الصدد من تلقاء نفسها ، ولهذا السبب لجأت مصر إلى مجلس الأمن لكى يريحها من هذا العبء الذى لا يحتمل . ولهذا نطالب بجلاء القوات البريطانية من وادى النيل جلاء تاما ناجزا لا شرط فيه وإنهاء الادارة الانجليزية الحاضرة فى السودان .

العالم يتحرك إلى الأمام :

لقد قال المستر هربرت موريسون فى خطبة القاها فى مجلس العموم البريطانى يوم ٧ مايو سنة ١٩٤٦ "إن عام ١٩٤٦ ، فى الشرق الأوسط ليس عام ١٩٣٦ أو عام ١٩٢٩ ، فالعالم قد الف التحرك ، ونرجو أن يكون تحركه إلى الأمام".

ورجائى ، يا سيدى الرئيس ، أن تسود مثل هذه الروح مجلس الأمن وأن يعالج المجلس هذه القضية فى عام ١٩٤٧ على ضوء الميثاق ، فتحققون رسالتكم السامية التى يمليها عليكم الميثاق وتعملون على صيانة الأمن والسلام .

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا

رئيس مجلس وزراء مصر امام مجلس الامن

في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا
رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الأمن
فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أود — ردا على بيان سير الكسندر كادوجان الذى أدلى به يوم الاثنين الماضى — أن أبادر أولا فأهنىء مندوب المملكة المتحدة المحترم على توفيقه فى اكتشاف أهمية الحجة التاريخية بعد أن كان قد بدأ باستبعاد التاريخ كلية. فقد عاد يوم الاثنين الماضى فأخذ يتذرع مبدأ الاحتلال البريطانى وما نجم عنه من نتائج وخيمة .

اختلاف الروايتان المصرية والبريطانية عن حوادث الاحتلال :

وكان طبيعيا أن تختلف الروايتان المصرية والبريطانية عن حوادث خمسين عاما مضت أو ستين ، ذلك أن الرجل الذى ينظر من خلال فتحة بندقية محشوة لا يمكن أن يرى ما يراه الرجل الذى يضع أصبعه على زناد تلك البندقية . ولست أظن أن ثمة نقطة واحدة من النقط التاريخية التى أدلى بها السير الكسندر كادوجان يصعب على تفنيدها ، ولست فى حاجة لتفنيدها إلى أن ألجأ لغير المصادر البريطانية ذاتها كالمجلدات السنوية لمجلة الشؤون الدولية التى يصدرها المعهد الملكى فى لندن .

الاستشهاد بالمؤلفات التاريخية :

كما أستطيع إذا لزم الأمر أن أستشهد بمؤلفات مؤرخين من غير الانجليز — ككتاب تاريخ أوروبا السياسى لبورجوا — ومع ذلك فإنى على يقين ياسيدى الرئيس من أن مجلس الأمن سيتطرق إليه الملل إذا أناواصلت الجدل التاريخى ، فليس المطلوب منكم أن تصدروا حكما على الحوادث المتتابعة التى استغلها البريطانيون للتغلغل فى الشئون المصرية والتى حملوا أنفسهم بسببها عبء القيام بتلك الواجبات الانسانية التى نصبوا أنفسهم حماة لها والتى بّرروا بها سلوك ذلك الطريق الذى يضفون عليه الآن صفة الاستعمار المنشئ للأمم .

ولا شك فى أنه يرضى ضمائركم أن تكون الكلمة الأخيرة فى هذا النقاش لهات المؤرخين — إذ الكتب حتى المدرسية منها فى كل البلدان تقريبا تصدرن حكما للمؤرخين هو فى صالح مصر .

الغرض من الشواهد التاريخية :

لن يستهوينى ما فى تصحيح الأخطاء الفاحشة التى وردت فى بيان ممثل المملكة المتحدة يوم الاثنين الماضى من اغراء .

ولن أثقل عليكم بتفصيلات أخرى عن الضغط البريطانى الذى أرغم مصر على الخروج من السودان خلال الاثنى عشر عاما من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٦ .

ولن استغل سعة صدركم بتلاوة الاحصائيات الصحيحة فيما يتعلق بعدد الضحايا المصريين فى الحملة السودانية من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٨٩٨ فهذه ليست إلا مثل من الأمثلة التى لا أريد أن أثقل عليكم بسردها . وأود أن

أذكركم بأن الغرض من جميع شواهدى التاريخية هو أن أضع أمامكم صورة صحيحة لتاريخ النزاع الحالى ، فان هذا التاريخ هو الذى يجعل المصريين يشعرون شعورا عميقا بما لحقهم من ضيم فى موقفهم الحاضر .

انجلترا تحاول إخفاء أقذار الاستعمار :

وتاريخ هذا النزاع يفضى إلى أحداث لا تغنى معها النوايا السلمية للحكومة المصرية ، وهو تاريخ لم يعرض له أصلا بيان السير الكسندر كادوجان بل لقد حاول فى بيانه أن يخفى أقذار الاستعمار بألوان الطلاء ، والواقع أنه أغفل ذلك اغفالا تاما ، وهو بهذا قد أثبت عجزه عن مواجهة جوهر القضية فى صميمها .

أقوال ثقاة المؤرخين عن مصر والسودان :

وأظن كذلك أنكم لا تريدون منى أن أواصل النقاش فى وجوه معينة للسياسة البريطانية فى السودان . ومع ذلك فقد تسمحون لى بذكر نقطة أو نقطتين أوردهما السير الكسندر كادوجان ، فقد أنكر إنكارا باتا وحدة مصر والسودان من حيث هى حقيقة تاريخية ، مع أن المؤرخ الكبير السير أ . و بَدْج — كغيره من المؤرخين — يقول : ” يبدو أن السودان كان يعتبر من قديم الزمان جزءا متمما لمصر “ .

نوايا بريطانيا نحو تقسيم السودان :

وقد أنكر ممثل بريطانيا كذلك أن للبريطانيين أية نوايا نحو تقسيم السودان ، وصرح بأنه لا يدرى شيئا عن بيان السكرتير الادارى الذى سبق أن أشرت اليه ، ومع ذلك فإن البريطانيين قد وزعوا عليكم هنا نشرة عن تقدم السودان اثبتوا فيها هذه النوايا بعبارة جلية لا خفاء فيها ،

فى صفحتى١٣و١٤ ، واليكم هذا البيان : "ان هذه الأعمال تتجه إلى فصل الشمال عن الجنوب وأكد ذلك استعمال اللغـة الانجليزية بدلا من العربية فى مدارس الجنوب . ويخشى السودانيون فى الشمال أن تكون نتيجة ذلك آخر الأمر شطر البلاد شطرين، بل وضم الجنوب أو جزء منه الى أوغندا، ولكل من الفريقين حجج عدة لإثبات هل تؤدى مثل هذه الخطة الى فائدة أهل الجنوب أو الى فائدة بقية أفريقيا . وهل يصح أن تكون هذه المسألة موضوعا صالحا لدراسة لجنة دولية" .

إدارة السودان تحوّل تجارة السودان عن طرقها الطبيعية :

لقـد حاول السير الكسندر كادوجان أن يفند قولى : "بأن إدارة السودان حولت الصادرات السودانية من طرقها التجارية الطبيعية التقليدية الممتدة على طول نهر النيل ، إلى موانى البحر الأحمر" ومع ذلك فان هذا القول قد ورد بعبارات تكاد تكون واحدة فى كتاب وضعه موظف كبير من موظفى ادارة السودان عام ١٩٣٥ . ففى الصفحة ١٦٧ من كتابه : "السودان الانجليزى المصرى" تقرأون : "كانت المدن الكبرى فى زمن العرب ، بربر ، أكبر مدن شمال السودان فأصبحت الآن خيالا بالنسبة إلى ما كانت عليه فى المـاضى ، ثم الدامر وشندى والمتمه ، ففقدت هذه المدن اليوم كثيرا من أهميتها السابقة نظرا لتركيز تجارة صادرات السودان فى الخرطوم وأم درمان و بور سودان ، وتحويل طرقها التجارية من وادى النيل إلى البحر الأحمر" .

قاضى القضاة :

وقـد أشار المندوب البريطانى كذلك إلى ما رفضته حكومة السودان أخيرا من السماح بتعيين مصرى لمنصب قاضى قضاة السودان ، فـلم يبد أى تقدير لمعنى وجود صلة روحية ودينية بين المصريين والسودانيين .

التدخل البريطاني يدق أسفينا بين شعبي الوادى :

فاذا أضيف هـذا الحادث إلى الحوادث الجارية ، فانه يؤيد حجتنا القائلة بأن التدخل البريطانى يدق أسفينا بين شعبي الوادى و يعزل أحدهما عن الآخر . على أنه يجب علىّ أن لا أفيض فى الكلام على ما بين وجهتى نظرنا من خلاف ولا أبسط الآن مرة أخرى المسائل الجوهرية فى هذه القضية ، وهى المسائل التى رأى السير الكسندر كادوجان من الملائم أن يتجاهلها .

المسائل التى تتجاهلها بريطانيا :

١ — أثر معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مطالب مصر :

٢ — الخطر الحقيقى الموجود الان الذى يهدّد السلم والأمن :

وتتلخص هذه المسائل فى أمرين : الأول أثر معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مطالب مصر ، والثانى الخطر الحقيقى الموجود الآن الذى يهدد السلم والأمن. ولقد قدم مندوب المملكة المتحدة معاهدة سنة ١٩٣٦ اليكم بوصفها سدا يقوم فى وجه مطالبنا وحثكم على إعلان صحتها على هـذا الحسبان . وقد حللت هذه المعاهدة يوم الاثنين المـاضى فبينت ، مادة بعد مادة ، أن أحكامها اسـتنفدت الغرض منها ، ودللت على أن بعض هـذه الأحكام أصبح الآن من نافلة القول. وذكرت أن أحكاما أخرى — ومنها التدابير الخاصة بتسوية المنازعات وهى جوهرية بالنسبة إلى مصر — لم يعـد فى الإمكان تنفيذها لأنها تمنح سلطة الفصل فى الأمور لهيئة لم يعد لهـا وجود هى مجلس عصبة الأمم — توصى باجراءات نص عليها فى ميثاق هيئة دولية زالت الآن من الوجود ، وأعنى بها دستور عصبة الأمم .

فإذا نظرنا إلى معاهدة ١٩٣٦ فى مجموعها رأينا أنها تحوى بين طياتها موادا كثيرة عقيمة فقدت صلاحيتها بوصفها أساسا للعلاقات الإنجليزية المصرية . فالضمان الذى وضعته لمصر قد تبخّر وتلاشى .

على أنه قد بذلت جهود للخلاص من هذه النتيجة فيما يتصل بأحكام المعاهده التى تقضى بعقد تحالف شاذ غير طبيعى ، واحتلال عسكرى خطر ، واستمرار قيام الإدارة الانفصالية فى السودان .

أما فيما يتعلق بالتحالف فان السير الكسندر كادوجان لم يحاول فى خطابيه الاشارة إلى ما لهذا التحالف من صفة التأبيد ورأى أن يتجاهل هذا المظهر البارز الذى يضع التحالف فى مركز يتناقض مع الميثاق تناقضا تاما قد يحول بين مصر وبين الوفاء بالتزاماتها التى نص عليها الميثاق . وفيما يتعلق بالاحتلال العسكرى أصبحت المدة التى تحددها المعاهدة لبقائه نافلة . كذلك فالقيود المفروضة على القوات التى ترابط فى مصر — وهو ما لا يحترمه البريطانيون فى الواقع — يفقد هذه المرابطة نفسها أى احتمال فى أن يكون لها غرض مشروع .

والواقع أن الاحتلال يمكّن البريطانيين من مواصلة الضغط على الحكومة المصرية ، فقد عرقل هذا الاحتلال فى الأعوام الأخيرة مهمة الحكومة فى تحقيق إرادة الشعب المصرى على الوجه الأكمل . وهذا الجزء من معاهدة سنة ١٩٣٦ ليس له شبيه فى الاتفاقات الخاصة بالقواعد الحربية التى أشير إليها ، وهو عقبة فى سبيل تلك " المساواة فى السيادة " التى يكفلها الميثاق. ولا ريب فى أن وجود النظام الجديد الخاص بالأمن الجماعى الذى يقرره الميثاق ، يجعل وجود القوات البريطانية لا حاجة إليه سواء لضمان حرية قناة السويس وسلامتها أو للدفاع عن مصر . فهذا الجزء من معاهدة ١٩٣٦ قد استنفد أغراضه ولم يعد البريطانيون فى حاجة إلى معاهدة مع

مصر لكى يجلوا بقواتهم عن أراضيها فليشدّوا رحالهم ويعودوا بقواتهم إلى بلدهم . ولقد طنطن ممثل المملكة المتحدة المحترم بما أعربت عنه بريطانيا فى المفاوضات الأخيرة من الاستعداد لأن تجلو جميع قواتها عن منطقة القنال فى موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

إتمام الجلاء فى موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ :

وإننا نطلب من مجلس الأمن أن يقرر إتمام هذا الجلاء فى موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٧

وفيما يتعلق بالسودان فاننا نصر على أن التدابير الوقتية المنصوص عليها فى اتفاقية ١٨٩٩ والتى امتدت مدتها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها .

البريطانيون يسلمون بأن السودان أرض مصرية :

ويسلم البريطانيون أن السودان كان أرضا مصرية خلال ستين عاما فى القرن التاسع عشر كما يسلمون بأنهم حملوا مصر على سحب قواتها من السودان عقب احتلالهم لها عام ١٨٨٢ .

كذلك يسلم البريطانيون بأن استرداد السودان قد تم باسم مصر . وعليهم أن يسلموا بأنهم هم الذين حرموا مصر من أن يكون لها صوت مسموع فى حكم السودان وقد كان مفروضا أنه حكم مشترك . وعليهم ان يسلموا بان معاهدة ١٩٣٦ لم تمس سيادة مصر على السودان ، ومع ذلك فانهم فى خلال المفاوضات الأخيرة استطاعوا أن يحملوا أنفسهم على الاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . وسرعان ما حاولوا مسخها حتى أحالوها إلى صيغة رمزية .

ولو كان لمجلس الأمن أن يعتمد على الحقائق التى قدمها البريطانيون وحدهم لما تردد فى القول بأن الادارة البريطانية فى السودان كانت بعيدة كل البعد عن التوفيق والنجاح .

عدم صلاحية الادارة البريطانية فى السودان :

فإن النشرة التى وضعوها عن تقدم السودان تقرر فى الصفحة ١٣ " إن الإدارة كانت تنفر من فتح أبواب الجنوب ريثما يصبح أهله قادرين على الوقوف على أقدامهم . وقد تأخرت الإجراءات التى تعدّهم لذلك أمدا طويلا " . وجاء كذلك فى الصفحة نفسها " إن الإدارة السودانية لم تقم حتى السنوات الأخيرة إلا بنصيب ضئيل مباشر فى تعليم سكان الجنوب".

وإنى لأستطيع أن أعدد هذه الامثلة لأدلل على عدم صلاحية الإدارة البريطانية التى سيستمرون على اتباعها الآن بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ المنهارة .

نحن نطلب إليكم أن تصححوا هذا الوضع من غير إبطاء ، فان فيه تهديدا قائما للسلم ، وهذا التهديد يرجع إلى البريطانيين أنفسهم .

الموقف اليوم :

والموقف اليوم يتلخص فى أنّ الاستياء من وجودهم بالغ أشده .ولا يمكن كبته ، ولا تجاهله .

ولقد ثار شعور الشعب فى الأشهر الأخيرة فأهرقت دماء وأزهقت أرواح . لهذا نحن نطلب من مجلس الأمن أن يقدر الآثار التى تترتب على هذا النزاع فى جميع بلاد الشرق الأوسط .

مطالبنا من مجلس الأمن :

ونطلب منكم أن تقوّموا ما فى هذه الحالة من اعوجاج بدون ابطاء .

ونطلب منكم أن تأمروا القوات البريطانية بالخروج من أراضينا وانهاء الادارة البريطانية فى السودان .

وانى ياسيدى الرئيس أودّ فى الختام أن أذكر مجلس الأمن أننا لا نعيش فى سنة ١٨٨٢ ولا نعيش فى سنة ١٨٩٩ ، ولا فى سنة ١٩١٤ ، ولا نعيش فى سنة ١٩٢٢ ، ولا فى سنة ١٩٣٦، وانما نحن نعيش فى عام ١٩٤٧

إننا نطلب اليكم أن تقدّروا الموقف السياسى القائم الآن ، فلا تدعوا معاهدة أكل عليها الدهر وشرب تقف فى طريق قيامكم برسالتكم السامية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وليس لأى اعتبار قانونى أن يفسد عليكم جهودكم فى تدعيم السلم والأمن .

إن مصر ترجو أن تحيا حياتها كما تريد طليقة من تلك اليد الحديدية التى يبطش بها غزاة عتاة .

فمصر بوصفها دولة متساوية فى السيادة مع الدول الأخرى تريد أن تتمتع بمكانتها الحقيقة بها فى أسرة الأمم المتحدة .

مصر تختار الميثاق :

لقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ وكان ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن بين تلك المعاهدة وذلك الميثاق ، قد اخترنا الميثاق .

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

في ٢٢ أغسطس سنة ١١٤٧

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا
رئيس مجلس الوزراء ووفد مصر أمام مجلس الامن
فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أودّ أولا أن أعرب عن تقدير الحكومة المصرية لما أبداه بعض حضرات أعضاء مجلس الأمن من العطف الخالص على أمانى مصر الطبيعية وعلى رغبتها فى التحرر من آخر آثار التبعية وحقها فى التمتع بالسيادة الكاملة .

إننا نكافح للتخلص من كل ما من شأنه أن يحدّ استقلالنا ويتعارض وسيادتنا القومية . على أنه من سوء الحظ أن مكّنت أحداث التاريخ للغزاة توطيد أقدامهم فى أراضينا . ولقد كان يحدونا الأمل على أن يخلصنا مجلس الأمن من الأغلال التى قيدنا بها هذا التاريخ ، ولكنه يؤسفنى أن آمالنا لم تتحقق بعد .

ولا يسعنى — بعد النقاش الذى دار يوم الأربعاء — إلا الشعور بأن ثمة عطفا عميقا فى العالم أجمع على سعينا الى تحرير أنفسنا .

المشروع البرازيلى :

لقد جهد ممثل البرازيل المحترم فى أن يرسم لمجلس الأمن طريقا يسلكه فى هذا الشأن . على أنه شرع يضع قيودا لم يملها الميثاق أو مما عرض عليكم فى أثناء مناقشة هذه القضية . وكانت النتيجة أن مشروع القرار الذى عرضه عليكم لا يجدى اطلاقا .

وإنى لم أهتـد إلى أى مبرر فى الميثاق يسوغ للمندوب المحترم أن يجعل لمجلس الأمن دور " الحكم " . كما أننى لا أرى أنه كان على حق فى اصراره على معالجة المنازعات الدولية "بالأساليب القديمة " .

فالقول بأن مجلس الأمن لا يستطيع التدخل " إلا بعد حبوط هـذه الوسائل " هو أن ننكر على مجلس الأمن الدور الذى وكل اليـه بمقتضى الفقرة الأولى من المـادة ٣٦ من الميثاق .

ولم يأبه منـدوب البرازيل المحترم بمـا على مجلس الأمن من واجب محتوم نحو معالجة أى نزاع " من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر "كما جاء بالميثاق نفسه .

وعلى الرغم من أن هـذه العبارة قد تكررت المرة بعد المرة فى الميثاق ، فيبدو أنه حاول أن يجد بديلا لها وأراد أن يقصر اختصاص مجلس الأمن على النظر فى المنازعات التى قد تعدّ من الخطورة بحيث تنطوى على تهديد لا شك فيه للسلم .

ولست أومن بأن هذا التفسير للميثاق له ما ينهض به ، كما إنى لا أومن أيضا أن مجلس الأمن نفسه يودّ أن يقوم هذا التفسير .

إن تبعتكم الأولى هى حفظ السلم وليست قاصرة على إيجاد علاج يتسم بسمة البطولة . وليس فى وسعكم أن تقولوا أنكم لن تحركوا حتى تنطلق الطائرات وحتى تزحف الدبابات .

وجود القوات البريطانية يثير الاستياء :

ولقد بينت لمجلس الأمن فى عدة منـاسبات أن وجود القـوات البريطانية فى أراضينا سيثير استياء لا بد واقع بين الشعب المصرى ؛ وأن هذا الاستياء قد يفسد على الحـكومة المصريه أغراضها السلمية ، وأن مصادمات قد حدثت فى الأشهر الأخيرة أدت الى اراقة دماء وازهاق أرواح آدمية .

المشروع البرازيلى لا يبدّد حقيقة الخطر :

إن حقيقة الخطر ، لسوء الحظ ، لا يبددها البيان الذى ألقى عليكم يوم الأربعاء الماضى من أن الموقف لا ينطوى على خطر محيق يهدد السلم الدولى .

واسمحوا لى أن أعزز بياناتى السابقة بإشارة وجيزة الى أمر صدر للقوات البريطانية فى مصر منذ ثلاثة أشهر فقط أى فى اليوم الخامس عشر من شهر مايو الماضى ، ويقضى هذا الأمر بأنه ”حتى اذالم يصرح ضابط حرس الحدود المصرى بأن تمضى السيارات البريطانية فى طريقها الى القاهرة فلها أن تمضى بدون اذنه ، فإذا استعمل القوة قوبل بمثلها وأن يرد على اطلاق النار بالنار“ .

وبديهى أن ”البريجادير“ الذى أصدر هذا الأمر لم يغب عنه ما يؤدى إليه من خطر محيق ، فهو قد تمثل حقيقة الواقع من أن مثل هذا الحادث بالذات قد يشعل النار فى أرجاء مصر .

ومن ثم فان الحكومة المصرية ترى أن النزاع ملح ينطوى على كل عوامل الخطورة والاستعجال التى يرى ممثل البرازيل أنها تتطلب إجراء عاديا .

وأنه ليحزننى أن يطلب إلى مجلس الأمن أن يتنحى عن البت فيما تقوم عليه هذه القضية من أوجه الحق .

المشروع البرازيلى تهرب من التبعة الأولى لمجلس الأمن :

وأنى أؤكد لكم تأكيدا جازما ماتراه الحكومة المصرية من أن مشروع القرار المطروح أمامكم هو تهرب من التبعة الأولى الملقاة على عاتق مجلس الأمن . على أننى سأتناول بالتحليل أثر هذا المشروع فى ضوء ما أكده ممثل البرازيل من أنه قد قدم دون نظر الى أوجه الحق فى هذه القضية ، أو الى الواجبات والتبعات التى فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ على كلا الطرفين .

وانى لأعتقد أن الموافقة على مشروع القرار ستقوم دليلا على أن مجلس الأمن يرى أن استمرار هذا النزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

اختصاص مجلس الأمن :

لقد طرحت مصر على أنظاركم هذا النزاع طبقا للمادتين ٣٥ و٣٧ من الميثاق . وقد نظر المجلس فى هذا النزاع طبقا لهاتين المادتين . أن من شأنكم أن تفعلوا ذلك ،ومن شأنكم أن تدعوا الطرفين إلى تسوية ما بينهما من نزاع بالوسائل التى نصت عليها المادة ٣٣ ، ومن شأنكم أن توصوا باتخاذ الاجراءات والوسائل الملائمة لهذه التسوية أما بمقتضى المادة ٣٦ أو المادة ٣٧ . هذا كله من اختصاصكم دون غيركم .وهذا الاختصاص إنما ينطبق على المنازعات التى من شأن استمرارها أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

الأساس الذى يقوم عليه المشروع البرازيلى ينهار :

ولذلك فإنى أومن بأن لى الحق كل الحق فى أن أستخلص من ذلك أنكم ترون أن هذا النزاع من النوع الذى ذكرت ، واذا كان الأمر كذلك فان الأساس الذى قام عليه هذا المشروع ينهار .

وانى لأومن أيضا بأن الموافقة على هذا القرار معناها أن مجلس الأمن قد أحجم عن الحكم فى شرعية معاهدة سنة ١٩٣٦ أو فى تطبيقها مستقبلا ومعناها كذلك أن المجلس قد رفض رفضا باتا الدفع البريطانى باستبعاد المطالب المصريه ، وسيبقى النزاع مدرجا فى جدول أعمال مجلس الأمن ولكل من الطرفين الحق فى الرجوع اليه اذا اقتضى الأمر ذلك .

يقول مشروع القرار أن وسائل التسويه التى نصت عليها المادة ٣٣ من الميثاق لم تستنفد فى هذه القضية .

وأنى أرى أنه لا يمكن الاحتجاج بوجوب استنفاد كافة وسائل التسوية المنصوص عليها فى هذه المــادة . ذلك أن هذا النص لم يقض بها مجتمعة بل قضى بالأخذ بواحدة منها ، فهو لا يفرض اتباع سلسلة لانهاية لهــا من الإجراءات . فالطرف فى النزاع لا يلتزم أولا التمــاس المفاوضة فإذا فشلت لجأ الى التحقيق ثم الوساطة ثم التوفيق ثم التحكيم ثم التسوية القضائية أو غيرها من الوسائل السلمية .

التعديل الصينى :

لقد أحطت بالتعــديل الذى قدمه ممثل الصين المحترم ، وانى لأرحب بإشارته الى مسألة جلاء الجنود البريطانيين عن مصر . ومن المؤكد أن هذا الجلاء يمكن أن يتم بدون أية مفاوضات . وليس ثمة حاجة لمعاهدة لتقرير ذلك . وفى وسع البريطانيين أن يجلوا على الفور . واذا هم أرادوا أن يضعوا حدا للتهديد القائم للسلم فليسوا فى حاجة الى أى توجيه أو إذن من مجلس الأمن للقيام بذلك .

التعديل البلجيكى :

أما فيما يختص بالتعديل الذى قدمه ممثل بلجيكا المحترم ، فقد لاحظت أن ما قاله لم يقصد به الإلزام بإحالة الأمر إلى محكمه العــدل الدولية ، وهو إنما يشير إلى هــذه المحكمة باعتبارها إحدى الوسائل التى تؤدى إلى تسوية النزاع .

فبعد هذا الإيضاح لا يكون لهذا التعديل جدوى . فإن المــادة ٣٣ تنص فيما تنص على التسوية القضائية .

فما الفائدة إذن فى أن يذكر فى القرار احتمال قيام نزاع حول شرعية معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ وعلى أى فرض فإن هــذه المعاهدة قد أصابتها الحوادث بالتفكك والانحلال ، فلم تعد تصلح أساسا لاستمرار العلاقات الودية .

المشروع البرازيلى لم يتعرض لمسألة السودان :

ولا يسعنى ، ياسيدى الرئيس ، إلا أن أبدى أسفى لأن مشروع القرار لم يشر أية إشارة خاصة إلى انهاء النظام الادارى الحالى فى السودان على الرغم من أن ممثل الصين المحترم قد رأى أن رغبة الحكومة المصرية فى الاحتفاظ بوحدة وادى النيل طبيعية جدا كما أن ممثلى بولندا والاتحاد السوفيتى المحترمين صرحا بأن مطالبتنا بجلاء الجيوش البريطانية فورا تقوم على أساس سليم .

الخطر محيق بسلامة السودان :

وإنى لأعتقد ، ياسيدى الرئيس، أننى بينت أن ثمة خطرا محيقا يتهدد سلامة أراضى السودان نفسه ، وإذا كنا قد تبينا هذا الخطر من زمن مضى فانه لم يقم دليل واضح على نيات الانجليز فى هذا الشأن إلا فى أثناء الشهر الماضى ، وهذا الدليل قد عرض أمامكم بيد البريطانيين أنفسهم فى الصفحة ١٣ من نشرتهم عن "تقدم السودان" وهى النشرة التى طبعتها حكومة السودان .

عزم الحكومة المصرية بشأن السودان :

ولا يسعنى أمام هذا الخطر إلا أن أردد عزم الحكومة المصرية على أن تعمل أبدا لحماية السودان من تقطيع أوصاله ولتمكين اخواننا السودانيين من إدارة شئونهم فى نطاق الوحدة تحت تاج مصر .

وإن تصريحات السودانيين الباسلة لتعزز ما قلناه فى هذا السبيل . لن نتخلى عن السودانيين ،وسنعمل كل ما فى وسعنا لحمايتهم من عدوان استعمار أجنبى غريب ، ولن نتركهم يفقدون شخصيتهم فى غمار أخلاط من الشعوب المغلوبة على أمرها .

وانى لأعود فأؤكد ماقلته اننا لن نقبل أية مساومة على مستقبل الشعب السودانى .

مصر تعمل على صيانة السلام :

يا سيدى الرئيس ، هل لى أن أذكركم أننا قد صنا السلام طوال تلك الشهور والسنين العصيبة مذ وضعت الحرب أوزارها ، وأننا سنبذل كل ما فى جهدنا فى سبيل المحافظة على السلام .

ولكن إذا وافق مجلس الأمن على مشروع القرار المعروض عليه فان قراره لن يساعدنا على بلوغ هذه الغاية .

اقتراح استئناف المفاوضات المباشرة :

أما فيما يختص باقتراح استئناف المفاوضات المباشرة ، فان بعض أعضاء مجلس الأمن قد علقوا عليه آمالا عذابا ، ولكنهم لم يحفلوا كثيرا بالسياسة الغشوم الملحة التى التزمها البريطانيون فى كل معاملاتهم مع مصر ، وانا لا نسلم — ونحن نعيش فى منتصف القرن العشرين — بأن احتلال بريطانيا لبلادنا منذ خمسة وستين عاما يخوّل لها مركزا أو امتيازا خاصا فى الوقت الحاضر ، وما زالت شرور الاحتلال الأولى باقية ونحن نرفض الاعتراف بأى حق يدعيه البريطانيون ترتيبا على هذا الاحتلال .

وليس فى نيتنا بأية حال أن نسلم بشرعية اغتصاب الانجليز لبلادنا سنة ١٨٨٢ ، وإنى لا أعتقد أن مجلس الأمن يريد أن يدفعنا إلى هذا ، اللهم إلا إذا كنت قد أخطأت الحكم على الروح التى تسود هذا المجلس .

الاحتمالات التى تكتنف الموقف :

سيدى الرئيس ، لقد تحدثت بمثل هذه الحرية لأنى لا أريد أن أخفى عليكم ما يكتنف هذا الموقف من احتمالات نتعرض لها من جراء هذا الاقتراح المعروض عليكم . فهو لا يضمن نجاح المفاوضات المستأنفة ،

ذلك أن المناقشات التى دارت أمامكم قد أبانت أن البريطانيين يدأبون على معالجة مشاكلنا بأسلوب القرن التاسع عشر ، وهم يصرون على اتخاذ موقف يمكنهم من الضغط علينا لبلوغ أطماعهم ، كما أن القرار لا يزيل الخطر القائم الذى يهدد السلم . وإذا وافقتم على هذا القرار فقد أحجمتم عن معالجة وجوه الحق فى هذا النزاع ، وقد يضطرنا ذلك الى أن نعيد عرضه عليكم . وستمضى الحكومة المصرية فى طريقها وفقا لمبادئ الميثاق. وهى ما زالت تؤمن أن هذه المبادئ لابد أن تسود .

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا

رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أدليت فى الأسبوع الماضى إلى مجلس الأمن بملاحظاتى على مشروع القرار الذى قدمه ممثل البرازيل المحترم وعلى التعديلات التى أدخلها ممثلا البلچيك والصين المحترمين ، ومنذ ذلك الحين قدم ممثل أستراليا المحترم تعديلا جديدا ، أستميحكم لحظة من وقتكم للتعليق عليه :

التعديل الاسترالى :

إن التعديل الاسترالى يشوه معالم المشروع البرازيلى الذى سبق أن أبديت اعتراضى عليه لأن مقتضى هذا التعديل استشارة السودانيين أنفسهم فى المفاوضات المباشرة المقترح استئنافها والتى تتناول مستقبل السودان.

وأعتقد أننى قد أوضحت لمجلس الأمن موقف الحكومة المصرية من هذا الأمر ، فإنها تؤيد كل التأييد التشاور بين السودانيين والمصريين . وقد قلت فى ١١ أغسطس : " إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية . فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل أن الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون

على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لنـدن النائية . وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السواء من الأسباب مايسوغ التقدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاءهم المتبادل" .

تقرير مستقبل السودان :

وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هـذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا فى ارادتهم — لا مع البريطانيين ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى .

ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع ولن نبحثه معها . وأنى لعـلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارا فى الأعراب عن آرائهم فإنهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان و يكون متفقا مع مبادئ الميثاق الديموقراطية .

على مجلس الأمن أن يتعمق فى بحث أسباب النزاع :

لقـد كانت الحكومة المصرية ترجو أن يتعمق مجلس الأمن فى بحث أسباب هذا النزاع بيد أن مشروع قرار البرازيل لم يكن يهدف لهذا . فقد ورد فى نص هذا المشروع عبارة "دون الحكم على أسباب هذا النزاع" وأنى أرى ألا محل فى مشروع قـرار البرازيل للتعديل الاسترالى الذى تنـاول أسباب هذا النزاع بطريقة عرضية جزئية .

وشتان أن يتعمق مجلس الأمن فى معالجة أسباب هـذا النزاع وهو ما أرحب به و بين أن يشير المجلس إشارة عابرة إلى وجه من أوجه النزاع فيضر القضية كلها .

إن تعديل أستراليا لا يتلاءم واقـتراح البرازيل . وأنى مصر على الاعتراضات التى وجهتها إلى مشروع قرار البرازيل . وأن هذه الاعتراضات لتزداد شدة إذا ما ضمن مشروع ذلك القرار التعديل الاسترالى .

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا

رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا

رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

فى يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس :

أصر ممثل المملكة المتحدة المحترم على محاولة جعل معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مقدمة الاعتبارات التى تقوم عليها هذه القضية متجاهلا طبيعة مجلس الأمن ومتغاضيا عن رسالته العظمى لصيانة السلم .

بريطانيا تحاول إخفاء الأسباب الأساسية للنزاع :

وقد حاول أن يخفى الأسباب السياسية لهذا النزاع فى ضباب الحجج القانونية ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك فطلب اليكم التنازل عن تبعتكم الأولى بالانحياز إلى وجهة النظر القانونية التى يستطيع رجل الشارع كما يستطيع الخبير السياسى أن يرى أنها لا توفر حلا للمسائل التى عرضتها مصر عليكم .

البريطانيون سوف يخرجون من مصر :

وإنى على يقين أن ليس ثمة شك يخامركم فيما يضمره المستقبل لمصر . فأنتم تعلمون كما أعلم ، أن البريطانيين سوف يخرجون من بلادى . وتعلمون أنهم لابد مدركون يوما أن صالحهم يملى عليهم هذا الإجراء . وأنهم سيرون فى النهاية أن خمسة وستين عاما من الفشل لا يمكن أن تطول إلى

غير نهاية . وأن ليس ثمة ما يفيدونه من التعلق بأهداب الآمال ، حيال شعور السخط العميق الذى أثاروه فى صدور أهل وادى النيل . ولكن الامتيازات التى استمتعوا بها طويلا تزيدهم إغراء . ومن العسير التسليم بالهزيمة الأدبية . ولا يتحرك الغزاة الاستعماريون طواعية واختيارا إلا بعد فوات الأوان . وإن صحائف التاريخ لتعج بالمآسى التى تحملها الجنس الإنسانى من جراء ذلك . ولن تجد وثيقة قانونية توقف سير التاريخ ومجراه .

معاهدة ١٩٣٦ فقدت حيويتها :

لقد فقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى فترة الإحدى عشرة سنة الوجيزة قوتها وحيويتها . فقد أخرستها الحوادث ولم يعد صداها إلا كصدى الأشباح ، وظلت حتى اليوم على أنها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى نسيانها . ولم يبق فيها اليوم إلا ما يهدد السلام .

لقد اتخذت الحكومة المصرية موقفا حازما إزاء هذه الحقائق الثابتة . ولقد تبينت فى مجلس الأمن ميلا إلى عدم تجاهلها ، على أننا قد ذهبنا إلى أبعد من ذلك ، فقد أدلينا إليكم بالأسباب والأسانيد التى تثبت أن المعاهدة قد أصبحت غير معمول بها . لقد نفذت بعض أحكامها على أن البعض الآخر أصبح غير قابل للتنفيذ . والضمانات التى كانت ضرورية لحماية بلد ضعيف اضطر راغما على أن يتعامل مع مارد جبار قد ذهبت بددا .

فالمادتان ١٥ و ١٦ من المعاهدة الخاصتان بتسوية المنازعات نصتا على أن تكون بعض الإجراءات إجبارية خولتا لهيئة دولية كبرى اختصاصا حتميا يمكن لمصر أن تلجأ إليه بمنفرد إرادتها .

لقد اختفت اليوم هذه الإجراءات بتبخر هذه الهيئة الدولية التى كانت تستند إليها .

ونصت المـادة ٨ من المعاهدة على طريقة إلزامية لتحديد مدة الاحتلال البريطـانى . بيد أن الحوادث جعلت من المستحيل الرجوع إلى هـذه الطريقة .

ينبغى عند النظر فى أية وثيقة دولية أن ينظر اليها فى مجموعها . فانهـا عبـارة عن اتفاق بين طرفين ينزل فيه كل طرف عن بعض من جانبه للحصول على بعض من الجانب الآخر . ولذلك فان خرق أى جزء جوهرى منه يمس الاتفاق كله فى مجموعه . فكيف يسوغ لأى انسان — بعد حوادث الإحدى عشرة سنة المـاضية و بعد انهيار الضمانات الجوهرية لمصر — أن يقول إن معاهدة ١٩٣٦ لم تزل تنبض بالحياة . لقد وقف دم الحيـاة فيها عن الجريان .

أضف إلى ذلك يا سيدى الرئيس أن معاهدة ١٩٣٦ تنص على تحالف أبدى وعلى علاقة غير متكافئة وغير طبيعية تخضع مصر لأطماع بريطانيـا ورغباتها . وتسعى بريطانيا لإبقاء هذه العلاقة أبدا بعد أن اعترف العـالم أجمع بحق مصر فى المسـاواة والسيادة و بعـد أن التزمت مصر بمقتضى الميثاق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن قمع العدوان فى أى مكان ومن أى إنسان .

وإنى أفهم لمـاذا يتجنب ممثل المملكة المتحدة المحترم أن يتناول بالذات هـذه النقط الحساسة فى معـاهدة ١٩٣٦ فانه لا ينبغى له تناولهـا و إنه لا يستطيع أن يجد ردا مقنعا لمـا قدمته من حجج . بيد أنه ما يزال يردد القول بأنه إذا قامت معاهدة فانها تظل قائمة حتى تحكم سلطة مختصة بعدم شرعيتها .

وأرجو أن تسمحوا لى بأن أدفع هذا القول بسرد بعض شواهد التاريخ . و يقينى أن أعضاء مجلس الأمن تحضرهم هذه الشواهد ولكنى على يقين من أنكم لا تودون أن أمضى مع سير ألكسندر كادوجان فى هذا الجدل .

مجلس الأمن ليس بمحكمة :

فأنتم لستم بقضاة ومجلس الأمن ليس بمحكمة . وهو لا يتحرك فى النطاق الضيق للحجج القانونيــة المتناقضة . إن السلم هو موضع اهتمامه وتنميــة العلاقات الودية التى تؤدى الى السلم قبلتــه ومحط أنظاره . والحقائق السياسية هى شغله الشاغل .

ولذلك فانى على يقين ياسيــدى الرئيس أن مجلس الأمن لن يود أن يحيي معاهدة ميتة لا يمكن أن تقوم أساسا للعلاقات الودية بين طرفى النزاع القائم . أود أن أقول كلمة أخرى عن التهديد للسلم ، وهو التهديد الذى حمل الحكومة المصرية على عرض هذا النزاع عليكم .

الدليل على تهديد السلم :

لقد ذكر ممثل أستراليا المحترم أنه لم يصل الى سمعه دليل على تهديد السلم فماذا يريد دليلا على ذلك ؟ هل يريدنى أن أتلو عليه أسماء من راحوا ضحية لوجود القوات البريطانية فى أرضنا . أو لم يرضه أنى قلت إن الحكومة المصرية لم تأت الى هنا لتلوح بالحسام . وهبنى قلت عكس ما قلت ، إذن لوجد الدليل الذى يبحث عنه ولكنى لا أتيح له ما يريد . إن مصر قد اختارت أن تلتزم الميثاق ولست أعتقد أن مجلس الأمن يود أن يعاقب بلادى لاتخاذها هذا القرار . إنى لم ألفظ بأى تهديد ، بل أشرت إلى الأمر الذى صدر الى القوات البريطانية فى ١٥ مايو سنة١٩٤٧ وهو يفصح بأجلى بيان عن أن القواد البريطانيين تكهنوا بقرب وقوع المصادمات بينهم و بين الشعب المصرى .

ليست مصر هى التى تهدد السلم :

إنى واثق أن مجلس الأمن قد اقتنع الآن بأن مصر ليست هى التى تهدد السلم وإنما هى بريطانيا نفسها ، بل لعل بريطانيا تود أن تقول بأن غزوها لمصر ليس هو الذى يهدد السلم وانما مقاومتنا نحن لهذا الغزو هى التى

تهدده . لقد سمعنا مثل هذا الدفع أثناء الحرب حين نسب النازيون تبعة تدمير وارسو وروتردام إلى ذينك البلدين لأنهما قاوما الغزو النازى .وهذا الدفع هو مجرد رواية أخرى لخرافة أيسوب القديمة عن الذئب والحمل .

النزاع يتطلب الفصل فورا :

ويشير الميثاق إلى أوجه النزاع التى من شأن استمرارها تهديد السلم والأمن الدوليين . وهذه المنازعات تتطلب الفصل فيها ، لا إقامة الدليل على وقوع صدام فى الماضى أو مجرد الحدس والتخمين بما قد يقع فى المستقبل . إنها تتطلب تقديرا دقيقا سليما للظروف التى تكتنف النزاع القائم وهو مالم يحاول مجلس الأمن القيام به حتى الآن ،على أن مثل هذا التقدير للظروف ومثل هذا الفصل فى الموضوع يدخل فى نطاق تصرفكم فسواء أوصيتم أو دعوتم الطرفين إلى أية تسوية فان قبولكم الاختصاص بذلك يعنى أن ثمة نزاعا من النوع الذى تشير اليه المادة ٣٣ من الميثاق .

أمل مصر :

وإنى أود بوصفى ممثل دولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوا فى مجلس الأمن عاما من الزمان أن أعرب عن أملى فى أن لا يضع مجلس الأمن نفسه فى موقف الحرج بأن يقرر أن هذا النزاع من شأن استمراره تهديد السلم ثم لا يتخذ خطوة إيجابية إنشائية للآخذ بناصر مصر التى تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية .

لقد هال سير ألكسندر كادوجان تأييد ممثل سوريا المطلق لقضيتنا حتى لقد أشار إليه بأنه مضعف لهيبة مجلس الأمن ، كأنما يرى أن هيبة المجلس تتوقف على تأييده للامتيازات المغتصبة وعلى موافقته على العدوان والغزو البريطانى .

و إنى بوصفى ممثل دولة صغيرة أود أن أعزز هيبة مجلس الأمن . أود أن أعززها بأن أحفزكم على الأخذ بعكس ذلك و بأن أطلب إليكم أن تؤيدوا مطلب أمة صغيرة تريد من أمة قوية أن تحترم مبدأ مساواتها لهـا فى السيادة .

و بأن أطلب إليكم أن تخلّصوا مصر من آثار وجود القوات البريطانية فى أراضينا وأن تهيئوا لنـا مكاننا الحق بمقتضى الميثاق .
